

الفلاحون بين الثورة العراقية وثورة ١٩١٩

للدكتور : علي محمد محمد بركات

كلية التربية - جامعة المنصورة

من الصعب وضع تعريف نهائي للفلاحين وخاصة أولئك الذين يمتلكون منهم أرضاً . وإذا جاز وضع تعريف للفلاحين فإن هذا التعريف يمكن أن يسير حسب مقياسين هما حجم الملكية ونوع الاستغلال القائم للأرض وحيث نحتاج الحاجة إلى عمل الآخرين ويصبح المالك وأولاده هم العاملين وحدهم في زراعتهم وهذا لا يتأتى إلا في الملكيات الصغيرة فإننا نجد أنفسنا أمام طبقة الفلاحين .

وتتفق المصادر المصرية على تعريف الملكيات الصغيرة بأنها التي تقل مساحتها عن خمسة أفدنة وهي ملكية يمكن اعتبار أصحابها من الفلاحين إذا توفر لهم شرط استغلالها بأنفسهم دون الحاجة إلى عمل الآخرين . وهناك شريحة أخرى من الفلاحين لا تملك أرضاً ولا عمل لها سوى الزراعة ويمكن أن نميز داخل هذه الشريحة بين عمال الزراعة وصغار المستأجرين .

وعلى هذا يمكن تعريف طبقة الفلاحين بأنها الفئة الاجتماعية التي لا عمل

لها سوى الزراعة ولا تحتاج في أدائها لهذا العمل إلى جهد الآخرين ويتساوى في ذلك الملاك منهم وغير الملاك .

وحسب رواية يعقوب أرئين فان محمد على وزع الأرض على الفلاحين في مساحة تتراوح بين ٣ و ٥ أفدنة لكل أسرة . غير أنه ما كاد ينتهى عصر إسماعيل حتى كان هناك من الفلاحين من يملك أقل من قيراط (٣/٤ من الفدان) وأصبح التفاوت واضحاً في توزيع الملكية في القرية الواحدة . ففي قرية العرابة المدفونة ١٨٦٨ كان هناك ٢٨ مالكا . بمجموع ملكيتهم

س ط ف

١٦١٦ فدان يقابلهم ٢٨ من الفلاحين بمجموع ملكيتهم ١٦ ٨ ١ من بينهم ثلاثة يملك الواحد منهم ٤ أمهم (سدس قيراط)^(١) . فها هي العوامل التي أدت إلى تجريد الفلاحين من أراضيهم بهذه الصورة ؟ الحقيقة البارزة في توزيع الملكية خلال مسيرة التطور من عهد محمد على وحتى الثورة العراقية هي أن الفلاحين قد تعرضوا لعملية افقار مستمر ساهمت فيها مجموعة عوامل منها :

١ - ان التشريعات التي حكمت تطور الملكية تمت لغير مصلحة صغار الفلاحين .

٢ - ان قيام الملكيات الكبيرة في الأراضي العشورية (أراضي الأبعاديات والجفالك التي فرض عليها العشر ١٨٥٤) تم على حساب أراضي الفلاحين .

٣ - ان نظام العهد الذي نشأ في نهاية عهد محمد على تكفل بإنتزاع الجزء الأكبر من أراضي الفلاحين .

٤ - الضرائب المتزايدة وما نتج عنها من ظواهر تسييت في إنتزاع الجزء الأكبر من أراضي الفلاحين .

وفيما يلي تفصيل الحديث عن هذه العوامل وأثر كل منها

١ - تطور الملكية من خلال التشريعات وأثره على أراضي الفلاحين ؛

الحقيقة البارزة في تطور تشريعات الملكية أنها تمت لغير مصلحة الفلاحين الذين أدت هذه التشريعات التي تجريدهم من بعض أراضيهم ونم ذلك عن طريقين :

(١) إعطاء حقوق للدائنين المرتهنين ومعظمهم من الأجانب تفوق حقوق الفلاح صاحب الأرض المدين ويمكن ملاحظة ذلك خلال التشريعات التي صدرت لإبتداء من اللائحة الأولى (١٨٤٦) فقد كان أول حق أعطته هذه اللائحة للفلاح هو حق الرهن . كما نصت اللائحة الثانية الصادرة سنة ١٨٥٤ على أن تسجيل الأرض المرهونة في دفتر الصراف يكون باسم الدائن المرتهن أما اللائحة السعيدية فقد تضمنت أحكاماً تنطبق بالمحاباة للدائنين المرتهنين على حساب الفلاحين أصحاب الحق الأصليين على هذه الأرض التي استهانت هذه اللائحة بحقوقهم .

ففي البند الثامن أجازت اللائحة رهن الأرض الخراجية لمن يريد بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التكليف باسم الذي أخذ الأطيان بالغاروقة (الرهن) أما الأراضي التي مضى على رهنها خمسة عشر عاماً فهذه تصبح من حق الدائنين المرتهنين إذا كان الدائن لا يزال وأضعاً اليد عليها . وقررت هذه اللائحة في هذا البند بين الدائن المرتهن وبين المدين الراهن إذا توفي أحدهما بدون وريث وآلت حقوق أي منهما لبيت المال ، فإذا كان الراهن توفي عن بيت المال فبقى الأطيان في حيازة واضع اليد (الدائن المرتهن) أثرية ولا يؤخذ منه رسم ، أي أن حق الدائن يتحول بدون مقابل من مجرد حق رهن إلى حق كامل في الإلتفاع بالأرض الخراجية باعتباره صاحباً لها .

أما إذا توفي الدائن المرتهن عن بيت المال دون ورثة فإن المدين لا يستطيع أن يسترد أرضه إلا بعد دفع قيمة الدين ولا يعاد رهن الأرض

لشخص آخر ولا يجوز لصاحب الأرض أن يستردها إلا بعد أن يدفع للدائن الجديد قيمة الرهن وإذا لم يوجد راغب في إرتهان الأرض فإنها تعود لبيت المال (٢).

وعند صدور القانون المدني المختلط وأصل حماية الدائن المرتهن فقرر (بند ٤٨) حرمان المستفيع من أرض زراعية إذا لم يدفع الضرائب المقررة عليها بشرط مراعاة حقوق الدائن المرتهن وقد وصلت الحماية في هذا القانون إلى حد الإبقاء على الرهن حتى ولو كان الراهن غير مالك للأرض عند رهنها (بند ١٠٦، ١٠٧) (٣).

(ب) ضيقت هذه التشريعات المدة التي يمكن للفلاح « المتسحب » (تارك الأرض) خلالها استرداد أرضه التي تركها إذا عاد إليها فلائحة الأراضي الأولى (١٨٤٦) جعلت للفلاح الذي ترك أرضه الحق في استردادها كلها أو بعضها في أي وقت يعود إليها دون أن تحدد لذلك موعداً . أما اللائحة الثانية (١٨٥٤) فقد حددت لذلك مدة قدرها ١٥ سنة يسقط بعدها حق الفلاح العائد في استرداد أرض التي تركها .

واختصرت اللائحة السعيدية (١٨٥٨) هذه المدة إلى خمس سنوات (بند ٥) ثم اختصر الأمر العالي الصادر ١٤ ديسمبر ١٨٦٥ هذه المدة إلى ثلاث سنوات في وقت كان الفلاحون لا يزالون يتركون أراضيهم هرباً من الضرائب المتزايدة ومن السخرة (٤) .

٢ - قيام الملكيات الكبيرة في الأراضي العشورية على حساب ملكية الفلاحين :

يمثل قيام الجفالك (الضياع الملكية) أول عملية قامت بها السلطة لتجريد الفلاحين من أراضيهم وقد بلغت مساحة الأراضي التي انتزعها محمد

على نفسه ولأفراد أسرته ٢٣٤٢٨٦ فدان وبلغت مساحة جفالك الوادى الذى خصصه عباس باشا لنفسه ١٨٧٣٤ فداناً من أراضى مديرية الشرقية كما بلغت مساحة جفالك الخزان الذى خصصه سعيد لنفسه فى البحيرة ٢٠٤٢٠ فداناً^(٥) . وقد تكونت هذه الجفالك أساساً من أراضى الفلاحين فقد بلغت مساحة أراضى الفلاحة التى شملتها جفالك نبروه وبشيش وطنباره وبسنديله بالغربية الذى خصصه محمد على لنفسه بأمر فى ١٤ ربيع الآخر ١٢٥٧ هـ (١٨٤١) بلغت ٣٤٤٢٥ فداناً من إجمالى المعمور الذى شملته هذه الجفالك البالغ مساحته ٣٦٦٩٢ فداناً بينما كان الباقى من أراضى الأوسية والرزق^(٦) . وواصل الخديو إسماعيل سياسة أسلافه فى الإستيلاء على أراضى الفلاحين حتى زادت الأراضى التى امتلكها هو وأسرته على المليون فدان^(٧) .

ومن ناحية أخرى فإن عملية منح الأبعاديات كانت مصحوبة بعملية إغتيال لأراضى الفلاحين فقد شملت أبعاديات كبار الملاك عند تحديد مساحات من المعمور من أراضى الفلاحين . وفى بعض الأحيان كانت الأبعاديات الممنوحة يتم تحديدها من أراضى المعمور^(٨) . ويصف أحمد عرابى فى مذكراته كيف أن الأراضى التى منحت لكبار الضباط فى عهد إسماعيل من زيادات المساحة بمديرتى الغربية والمنوفية قد انتزعت من أجود الأراضى على حساب ملكية الفلاحين فيقول : خرجت الأوامر من المعية الخديوية إلى المديريتين المذكورتين بتسليم الأراضى المذكورة إلى أصحاب الرتب المختلفة ولكن عند الشروع فى إستلام تلك الأطنان ظهر الظلم ونجسم باكمل معانيه فقد كان يتوجه كل واحد من المنسوبين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية إلى بلد يختارها من أجود البلاد تربة ويطلب تحديد المقدار المعين قطعة واحدة فى أخصب حوض من الأرض المملوكة لأربابها فيجاب إلى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الحيضان الأخرى التى توجد بها زيادة فى المساحة وقد لا توجد حيث يخصص مقدار الأرض المأخوذة منهم على

على جميع الأقدنة الموجودة في البلد فيخص الفردان الواحد قيراطان أو ثلاثة أو أربعة فتؤخذ من السكل وتجمع في جهة وتعطى لأولئك المساكن بدلا من أراضيهم التي كانوا يمتلكونها وقد تكون هذه الأرض من أردأ أنواع الأراضي،^(٩).

وحتى أولئك الذين كانت الأراضي الممنوحة لهم من الأبدانية فعلا ما لبثوا أن استبدلوا بها أراضي من المعمور في عهد سعيد الذي أصدر أمرين في سنتي ١٨٥٤ و ١٨٥٥ أجاز لأصحاب الأبعاديات قليلة الإنتاج أن يستبدلوا بها أراضي من المعمور التي تركها الفلاحون^(١٠).

وعلى هذا فإن قيام الملكيات الكبيرة في الأراضي العشورية سواء كانت من الجفالك أو من الأبعاديات تم على حساب ملكية الفلاحين.

٣ - نظام العهد والاستيلاء على أراضي الفلاحين بوضع اليد :

نتج عن الضرائب المتزايدة في عهد محمد على وتجنيد الفلاحين وهرب بعضهم أن عجزت عن دفع الضرائب قرى بأكملها . وفي مواجهة هذا العجز في الضرائب أوجد محمد على نظاما جديدا لجباية الضرائب وهو الذي عرف بنظام العهد . ففي ٢٣ مارس سنة ١٨٤٠ أصدر محمد على أمرا يقضى بالزام كبار موظفيه وضباطه الذين اغتفوا خلال عملهم في خدمته بأخذ البلاد التي أسرت عهدا . وعلى هذا فالعهد كانت امتيازاً يمنح لشخص ما يتعهد فيه بدفع الضرائب الجارية والمتأخرة على القرى المعسرة نظير أن يعطى المتعهد جزءا من أرض القرية يزرعها لحسابه على أن يعمل فيها الفلاحون كعمال يومية أو نظير جزء من المحصول^(١١) وكان صاحب العهد مطالبا بزراعة كل أراضي القرية التي عجز الفلاحون عن زراعتها على أن تترك للفلاحين أطيانهم تدريجياً عندما يستطيعون زراعتها حتى إذا عم التحسن جميع التواحي أعيدت للفلاحين أطيانهم^(١٢) . وما حل عام ١٨٤٤ حتى كانت مساحة قدرها

٥٩٩ هـ ١٢٠٥ قـ قد تحولت إلى عهد محمد علي وأسرته وكبار موظفيه وقواده (١٢)
فهل أعيدت هذه الأرض للفلاحين بعد ذلك ؟

يؤكد يعقوب أرئين أن حقوق الملكية الكاملة قد أعطيت على بعض
المساحات لأصحاب العهد التي ألغيت في عهد عباس (الفى عباس بعض العهد
التي تراكت المتأخرات على أعصابها) وإن كان أرئين (١٤) لم يوضح
الأساس الذى تحولت بمقتضاه هذه العهد إلى ملكية خاصة خلال تلك الفترة
لكننا نستطيع أن نلقى بعض الضوء على ظروف تحول العهد إلى ملكية
خاصة للمتعهدين فى الفترة التالية . فاللائحة السعيدية قد أعطت حقوقا ثابتة
لواضعى اليد على الأراضى التى مر عليها أكثر من خمس سنوات فى حوزتهم .
وهذا يعنى انتقال أراضى العهد التى كانت لاتزال قائمة إلى المتعهدين باعتبارهم
واضعى اليد عليها . وهى حقيقة يؤكدها قرار مجلس شورى النواب الصادر
سنة ١٨٦٦ الخاص بإلغاء العهد والذى جاء فيه : « وحيث أن المتعهدين
استمكوا لأطيان الواضعين يدهم عليها بموجب اللائحة » (١٥) وتشير سجلات
المكلفات الموجودة بدار المحفوظات إلى أن الجزء الأكبر من أراضى العهد
تحول إلى ملكية خاصة للمتعهدين (١٦) . وعلى هذا فإن نظام العهد عندما ألغى
فى عهد اسماعيل كان جزء كبير من الأراضى الخراجية قد أصبح مملوكا
للمتعهدين وأسرهم بوضع اليد .

٤ — الضرائب المتزايدة وما ترتب عليها من ظواهر أدت إلى فقد
الفلاحين لأراضيهم :

فى الفترة من نهاية حكم محمد علي وحق نهاية عهد اسماعيل زادت الضرائب
زيادة كبيرة كما شهد عهد اسماعيل أنواعا من الضرائب الإضافية حتى زاد
ما كان يحصل خلال عهده على الفدان الواحد عن ستة جنيهات (١٧) . ويمكن
أن نعلم أن دخل الدولة من الضرائب قد ارتفع من ٢١٥٤٠٠٠ ر. ٢١٥٤٠٠٠ جنيه فى

نهاية عهد سعيد (١٨٦١) إلى ١٨٦٨ ر ٤٢ ر ٥٤٢ ر ١٠ جنيه في عهد اسماعيل (١٨٦٥). وقد افتخر اسماعيل صديق ناظر مالية الخديوى اسماعيل الذى عرف بالمفتش أنه جمع في بعض السنوات خمسة عشر مليوناً من الجنيهات من الضرائب^(١٨) وقد ضاعف من وطأه الضرائب النظام التضامنى فى الضرائب الذى لجأت إليه سلطات محمد على لمواجهة العجز الناتج فى الضرائب فكان فلاحو القرية مسئولين عن الضرائب بالتضامن كما كانت القرية مسئولة عن ضرائب جيرانها من القرى وقد فتح هذا النظام الباب واسعا لاستبداد مشايخ القرى والسلطات المحلية وتلاعبهم بأقدار الفلاحين .

وإلى جانب النظام التضامنى الذى ظل معمولاً به حتى بداية عهد سعيد كان هناك تمييز فى الضرائب بين الفلاحين وكبار الملاك فنذ اللحظة الأولى أعفى أصحاب الأبعاديات والجفالك من الضرائب حتى عصر سعيد الذى فرض عليها ضريبة رمزية تعرف بال عشر قدرت على أساس عشر المحصول ومنذ ذلك التاريخ عرفت مصر التمييز الضريبى فيما عرف بالضرائب العشورية والضرائب الخراجية . وفى عهد سعيد كانت الضريبة العشورية على الفدان الواحد تتراوح بين ٨ قروش و ٢٦ قرشا بينما كانت الضريبة الخراجية تتراوح بين ٢٥ و ١٠٠ قرش^(١٩) . وإلى جانب التمييز فى الضرائب فإن توزيعها لم يكن عادلاً لسببين .

أ - إن أراضى كبار الملاك الخراجية كانت موضع تمييز عن أراضى الفلاحين فتعديل الضرائب الذى صدر ١٨٦٨ واضطلعت به لجان مشكلة من من عمد ومشايخ القرى كان أبعد ما يكون عن العدل فقد راعت هذه اللجان جانب كبار الملاك^(٢٠) .

ب - إن التغييرات الهائلة التى حدثت فى توزيع الملكية لم تواكبها تغييرات مماثلة فى توزيع الضرائب فالضرائب وضعت على أساس مساحة

١٨١٣ ورغم أن هناك أراضي أكلها النيل وأخرى أخذتها المشروعات العامة كالترع والجسور والسكك الحديدية فإن هذه الضرائب لم تسقط عن أصحابها ويشير دوفرين في تقريره الذي وضعه ١٨٨٣ إلى أن رجلاً ظل يدفع ضريبة ١٧ فداناً أخذت لمشروع السكة الحديدية ١٢ عاماً (٢١). وفي ظل هذه الظروف كانت أساليب جباة الضرائب غاية في القسوة والوحشية ويصور عبد الله نديم في الطائف بشاعة أساليب جباة الضرائب وقسوتهم في معاملة الفلاحين فيقول : وكانت طرق تحصيل الضرائب تقشع لها الأبدان قوامها الإذلال والإهانة والإيلام فإذا هبط المأمور قرية للإشراف على تحصيل الضرائب طلب سكانها واحداً بعد واحد فن دفع نجماً من عذاب أليم ولا يناله إلا بعض السياط لبشع نهم المأمور للضرب ومن قصرت يده ألقاه القواص على الأرض وقطع أهدابه بالسياط فإذا نجماً من الموت أودع السجن ، ويعرض لأحد المواقف التي شاهدها بنفسه فيقول : وقد شاهدت القواصين وجباة الضرائب يعترضون جنازة في أحد الشوارع ثم تقدم كبير القواصين وأمر بإزالة النعش من فوق أكتاف المشيعين حتى تدفع الضريبة التي كانت مستحقة على الميت وصاح المشيعون لعنة الله على الخديو في كل كتاب . وأخيراً دفعت الشهامة أحد المشيعين فأعطاه الضريبة وكانت ستة قروش (٢٢) .

وقد نتج عن زيادة الضرائب وعجز الفلاحين عن دفعها ظاهرتين تسببتا في النهاية في فقد الفلاحين لجزء من أراضيهم وهي التسخب من الأرض وديون الفلاحين .

التسخب من الأرض ومصير أراضي المستروك :

تسببت الضرائب المتزايدة إلى جانب السخرة في هرب الفلاحين من أراضيهم وهي الظاهرة التي بدأت في عهد محمد علي واستمرت حتى نهاية عهد إسماعيل وخلال حكم سعيد صدرت ثلاثة أوامر عالية (١٨٥٥/٥٤) صرحت

للفلاحين بترك أراضيهم إذا كانوا غير قادرين على أداء أموالها . وبناء على هذه الأوامر ترك الفلاحون مساحات من الأرض يقدرها جرجس حنين وعزيز خانكي بمساحة ٦٦٨٦٦ فدان في مديرتي الشرقية والدقهلية وهدما وهي الأحيان التي عرفت باسم المتروك كما عرفت الأحيان التي بقيت لدى الأهالي باسم مرغوب (٢٣) . وحدد الأمر الصادر ١٨٥٨ م صير هذه الأرض فأوضح أن جزءا منها أعطى لموظفي الحكومة حسب لائحة المعاشات والبعض الآخر أعطى كإنعامات والجزء الثالث استبدل بأبعاديات قليلة الإنتاج كما نص هذا الأمر على بيع الأراضي التي ستؤول للحكومة بمقتضى هذه القرارات للذوات أو الأوربيين أو للأهالي وجميع هذه الأحيان تحولت إلى أراضي عشورية (٢٤) . وحتى نهاية عصر إسماعيل كان ترك الفلاحين لأراضيهم لا يزال مستمرا بسبب الضرائب والسخرة وهكذا تسببت هذه الظاهرة في فقد الفلاحين لجزء من أراضيهم .

- ديون الفلاحين وما نتج عنها من رهونات ونزع ملكيته :

لم تكن ديون الفلاحين تمثل مشكلة قبل عصر إسماعيل لكن مع ظهور اقتصاد السوق وسيادة التعامل النقدي وما ترتب على ذلك من جباية الضرائب نقداً وهي التحولات التي أصبحت واضحة مع نهاية عهد سعيد أمكن للفلاح أن يقترض على الأقل لمواجهة السنوات العجاف ليشتري القوت الضروري وأمام المطالب المالية المتزايدة لحكام أسرة محمد علي وخاصة إسماعيل لم يكن أمام الفلاحين الذين صمدوا على أراضيهم سوى الاستدانة التي أصبحت ممكنة بضمان الأرض بفضل الحقوق المتزايدة ، التي حصل عليها الفلاحون على أراضيهم وفي نفس الوقت جد عاملان ساعدا الفلاحين على الاستدانة .

١ - وجود الأجانب وتغلغلهم في الريف مزودين بالامتيازات

الأجنبية ثم سلطة المحاكم المختلطة وراحوا يعربدون في الريف في حماية هذه الامتيازات .

٢ - ما أدخله التشريع المختلط من تغيير على نظام الرهن فالتشريع الإسلامي لا يعرف من الرهونات سوى نظام الرهن الحيازي أو الغاروقة وفيه يستولى الدائن على أرض المدين طوال مدة الرهن ولم يكن الفلاح المصرى يقدم على هذا النوع من الرهن لأنه كان يرى فيه وسيلة لتجريدته من أرضه من اللحظة الأولى أما نظام الرهن الجديد الذى جاءت به المحاكم المختلطة فهو بيع الوفاء ، وهو نوع من الرهن يسمح فيه للمدين بالاحتفاظ بأرضه طوال مدة الدين ويكون للدائن حق الاستيلاء على الأرض موضوع الرهن إذا عجز المدين عن الدفع .

وقد رحب الفلاحون بهذا النوع من الرهن الذى أدى في النهاية إلى خروج الجزء الأكبر من أراضيهم إلى أيدي غيرهم من المرابين الأجانب (٢٥) .

ومع بداية حكم إسماعيل كانت ديون الفلاحين تمثل مشكلة حادة فالازدهار الذى بدأ مع سنة ١٨٦٠ بارتفاع أسعار القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية أغرى كثيراً من الفلاحين بالتوسع في زراعة القطن على أساس القروض التى حصلوا عليها بصفة أساسية من التجار اليونانيين وغيرهم ولقد أدى انخفاض أسعار القطن المفاجيء عقب انتهاء الحرب إلى إفلاس عدد كبير من الفلاحين وانتقال الكثير من أراضيهم للدائنين والمرابين (٢٦) . وفى ١٨٦٥ كانت ديون الفلاحين قد أصبحت مشكلة تستدعى تدخل الحكومة وإلا فإن مساحات واسعة من الأراضى سوف تنتزع من الفلاحين لحساب المرابين الأجانب وعلى هذا فقد أصدرت حكومة إسماعيل أمراً ١٨٦٥

تحملت بمقتضاه الدولة ديون الفلاحين وأصبحت أراضي الفلاحين البالغ مساحتها ٤٠٠ ألف فدان مرهونة للدولة وبلغت الأموال التي خصصتها الحكومة لهذه العملية ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه وعلى الرغم من تدخل الحكومة فقد استمرت ديون الفلاحين وما ترتب عليها من رهونات تمثل مشكلة حادة في الفترة من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ارتفعت الديون المسجلة بسجلات المحاكم المختلطة من ٥٠٠ ألف جنيه إلى ٧ مليون جنيه منها ٥ مليون جنيه على الفلاحين وكان جزء كبير من هذا المبلغ ناتجاً عن الفائض المتراكم من الفوائد التي كان معدلها يصل إلى ٣٪ في الشهر وبلغت جملة السلفيات في ٣٠ يونيو ١٨٨٢ - ١٨٨٣, ٨٢١,٩١٢ جنيه رهن مقابلها ٤٠٠ ألف فدان^(٢٨). كل هذه العوامل أدت إلى أن يفقد الفلاحون الجزء الأكبر من أراضيهم هذا إلى جانب أن السخرة استنفدت من الفلاحين آخر ما لديهم وهو الجهد البدني وكانت تذهب أساساً إلى أراضي الملاك وكانت تتم في أسوأ ظروف من الممكن أن يتم فيها عمل إنساني.

ومع نهاية حكم إسماعيل كان الفلاحون قد وصلوا إلى حالة من الضيق يصعب احتمالها وقد أفاضت المصادر في وصف هذه الحالة التي تردى فيها الفلاحون في السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل فيقول بلنت^(٢٩) « وكان الفلاحون في ذلك الوقت في أشد حالات الضنك وكان هذا هو العام الأول من الثلاثة أعوام الأخيرة المروعة من حكم إسماعيل وكان إسماعيل صديق المقتش المشهور لا يزال في أوج سلطته وحملة القراطيس الأجانب يجأرون مطالبين بدفع الأقساط والمجاعة على أبواب الفلاحين وكان من الأمور النادرة في تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصاً في الحقول وعلى رأسه عمامة أو على ظهره أكثر من قميص وغصت مدن الأرياف في أيام الأسواق بالنساء اللاتي آتين لبيع ملابسهم وحليهم للرايين الأروام لأن جامعي الضرائب كانوا في قرآن والكرباج مشهور في أيديهم » وما زاد الطين بلة أن النيل في خريف ١٨٧٧ انخفض عن منسوبه المعتاد فترتب على ذلك عجز في محصول ١٨٧٨

ولم يقف الخطب عند هذا الحد بل أن الطاعون البقري تفشى بدرجة مروعة في الماشية بالإضافة إلى هبوط سعر القطن هبوطاً كبيراً وكان نتيجة هذا كله أن ضربت المجاعة أطناًها في الوجه القبلي بشكل لم يعرف له لمثيل منذ أجيال عديدة وإذ ذاك خرجت النساء بأطفالهن هائمات على وجوههن متنقلات من قرية إلى أخرى في طلب لقمة العيش حتى اضطرن في كثير من الأحيان إلى النزود بما كُنا يلقينه من فضلات في الطرق وحنائها (٣٠) . وكان الآلاف الذين ماتوا جوعاً بسبب قلة الغذاء في الوجه القبلي نادراً ما تدفن جثثهم وقد قرر أحد شهود العيان الذي كان ضمن اللجئة التي سارت في النيل جنوباً في شهر فبراير ١٨٧٩ تحمل المون إلى المناطق التي أصابها المجاعة إن عدداً لا يفوق الذين ماتوا نتيجة لنقص الطعام لا يقل عن عشرة آلاف يضاف إليها عدد آخر ماتوا نتيجة الأمراض التي أصابتهم بسبب الحرمان والعوز . وكل هذا كان نتيجة مباشرة للفقر الناجم عن الضرائب الباهظة (٣١) . وفي ١٨٨٢ كتب عبد الله نديم سلسلة من المقالات في جريدة الطائف تحت عنوان مصر وإسماعيل سجل في إحداها أن إحدى السيدات جلدت بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن تدل على المكان الذي كان زوجها يضع فيه نقوده وكان مديناً للحكومة بمبلغ ٤٠ قرشاً (٣٢) . وكان طبعاً أن تنعكس حالة الفلاحين هذه في شكل نوع من القلق أصبح ملحوظاً في المنطقة بين سوهاج وجرجا وظهر ذلك في بداية الأمر في حالات السرقة والقتل التي ظهرت في تلك المنطقة لكن سرعان ما اتخذ الموقف شكلاً مختلفاً في ١٨٧٩ عندما قوبل جامعي الضرائب والجنود الذين أرسلوا إلى المنطقة بمقاومة من الفلاحين الذين هربوا إلى الجبال وكونوا عصابات مسلحة (٣٣) . ولم يلبث هذا القلق أن تحول إلى مشاركة واسعة النطاق من قبل الفلاحين في الثورة العرابية .

البعد الاجتماعي لحركة الفلاحين في الثورة العرابية :

رأينا كيف أصبح قلق الفلاحين واضحاً مع نهاية عصر إسماعيل وبات

من الممكن تحول هذا القلق إلى ثورة وهو ما حدث في الثورة العراقية حين توفرت الأسباب السياسية لذلك فقد رأى الفلاحون في عرابي محرراً لهم من ظلم كبار الملاك الأتراك والشراكية . وكان الفلاحون في الريف يطلقون على عرابي اسم الواحد فقد كان الفلاح الوحيد الذي استطاع أن يقف بنجاح ضد الطبقة الحاكمة من الأتراك والشراكية . ويرى ولغرد بلنت أن الثورة العراقية كانت حركة فلاحية بمحتمة هدفها تحرير الفلاحين وأنها كانت موجهة أساساً ضد حكومة الأتراك والشراكية (٢٤) .

ولعل أول مشاركة عامة للفلاحين في الثورة هو تخميم محاضر بتوكيل عرابي للدفاع عن البلاد بعد قبول توفيق للذكرة المشتركة الثانية واستقالة وزارة الثورة برئاسة البارودي (٢٥ مايو ١٨٨٢) وهي الفترة التي شهدت قدراً من القلق والاضطراب نشطت خلالها بعض العناصر في الريف في جمع التوقيعات على عرائض برفض الذكرة المشتركة وتوكيل عرابي للدفاع عن البلاد . وتوضح أوراق الثورة العراقية أن توقيع هذه المحاضر كان جزءاً من حركة عامة شهدتها الريف المصري لتأييد الثورة وإضفاء الشرعية على موقف عرابي في مواجهة الخديوي والسلطان العثماني (٢٥) . ويصف أحمد عرابي في مذكراته هذه الفترة بقوله (٢٦) : « ما طير البرق خبر استعفاء الوزارة واحتجاجها على قبول الخديوي لإصدار إنجلترا وفرنسا حتى بلغ الاضطراب في جميع القطر مبلغاً عظيماً وأخذ القلق من النفوس مأخذاً جسيماً فكثرت اللفظ وزادت بواعث الخوف ثم حضر إلى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستندى الحكومة وقدموا لنا مئات العرائض بواسطة مديريهم محتجين فيها على عمل الخديوي هذا ومتطلبين أحد أمرين : إما رفض اللائحة المذكورة وإما عزل الخديوي الذي قبل تدخّل الأجانب في أحوال البلاد الداخلية » . وفي الفترة التي تلت ضرب الاسكندرية اتخذت حركة الفلاحين المؤيدة للثورة طابعاً عنيفاً وشارك الفلاحون في الكفاح تحت راية عرابي بأكثر من وسيلة وأبرزها :

- التبرعات التي قدمها الفلاحون للثورة بعد أن تسلم عرابي خزائنة الدولة خاوية فقد أخذ المراقب المسالى الإنجليزى الأموال الموجودة بمخزانة الدولة وأنزها إلى سفن الأسطول الإنجليزى قبل قيام الحرب بأيام (٣٧) .
وهي هبات متعددة شارك في تقديمها الفلاحين وصغار الأعيان وعمد ومشايخ القرى وشملت الخيول والمواشى والغلال وعلف الماشية (٣٨) .

وإلى جانب التبرعات تطوع عدد كبير من الفلاحين للقتال إلى جانب الجيش وهو تطور ملفت للنظر فالفلاحون الذين كانوا إلى وقت قريب يهربون من الجندية يتقدمون الآن طواعية للدفاع عن الوطن تحت راية عرابي . وقد بلغ عدد المتطوعين من مديرية المنيا وحدها ٢٦٠٠ متطوع كما بلغ عدد المتطوعين من مديرية سوهاج ٢٠٠٠ شخص (٣٩) . وفي شمال البلاد حيث كان هناك احتمال لنزول الإنجليز على إحدى نقط الشاطئ طالب بعض مشايخ القرى بحمل السلاح حتى قبل ضرب الإسكندرية ، وهنا تبرز قضية من أخطر القضايا في الثورة العرابية وهي قضية تسليح الفلاحين ففي المناطق الواقعة قرب بحيرة المنزلة التي تمتد شواطئها عبر مديرتي الشرقية والدقهلية كانت أوامر أحمد عرابي واضحة وصريحة بضرورة تسليح الفلاحين وتنظيمهم بقيادة مشايخ القرى للدفاع عن شواطئ البحيرة لمواجهة أى تسلل من قبل الإنجليز وأعدائهم (٤٠) . وفي نفس الوقت طلب أحمد عرابي تسليح العاملين على قوارب وسفن الصيد في بحيرة المنزلة حتى يتسنى لهم الدفاع عن البحيرة (٤١) . وتؤكد أوراق الثورة العرابية أن خطوات عملية قد اتخذت بالفعل لتنظيم الفلاحين وتسليحهم للدفاع عن شواطئ بحيرة المنزلة وأن حراسة شواطئ البحيرة الواقعة في مديرية الدقهلية قد شارك فيها خمسة آلاف من الفلاحين في القرى المجاورة للبحيرة (٤٢) . وأن هناك ٢٠٠٠ بندقية قد أرسلت إلى قائد فرقة دمياط الذي تولى توزيعها على العمدة والفلاحين المكلفين بالحراسة وأن الحراسة قد بدأت فعلا قبيل معركة التل الكبير

وأن بعض الأسلحة والذخائر قد ضبطت لدى بعض المتهمين عقب هزيمة التل الكبير (٤٣) .

وإذا كان الفلاحون قد حملوا السلاح في بعض المناطق التي كان من المحتمل تسلل العدو إليها فإن حركة الفلاحين في المناطق التي سيطر عليها كبار الملاك قد اتخذت بعداً اجتماعياً واضحاً ففي المنيا حيث يتركز القدر الأكبر من أطيان الدائرة السنية التي كانت مملوكة للخديوى إسماعيل وحيث أطيان سلطان باشا وطلعت باشا عبر الفلاحون عن أهدافهم في ضرورة توزيع أطيان الجفالك عليهم وطلبوا بالقضاء نهائياً على سيطرة الأتراك والأجانب وقيام حكومة الفلاحين من عمد البلاد بل أكثر من هذا طالبوا بأن يصبح مصنع السكر التابع للدائرة ملكاً لهم كما طالب الفلاحون بإسقاط ديون الحكومة وديون الفلاحين (٤٤) .

وفي الغربية هاجم الفلاحون في قرية قلين بقيادة شيخهم الساعى منصور دائرة حيدر باشا واستولوا على محصولها من القلال وغيرها وقدموها لسلطات الثورة (٤٥) .

وفي القليوبية هاجم الفلاحون المسلحون بناحية بهتم بقيادة مشايخ الناحية أبعادية محمد بك صدقي واستولوا على المحاصيل والمواشي وأعلنوا أنهم سوف يقدمونها للجهادية (٤٦) .

وتبلغ حركة الفلاحين أعنف مراحلها في الثورة حين يستولى الفلاحون على أراضي كبار الملاك ويزرعونها لأنفسهم ففي مديرية البحيرة هاجم الفلاحون مزارع حيدر باشا بناحية السمحة واستولوا على بعض أوقافها ومواشيها وملكوها لسلطات الثورة . وخلال صيف ١٨٨٢ قام الفلاحون ومشايج الناحية بتقسيم أطيان الوسية فيما بينهم وقاموا بزراعتها ذرة شامى . وفي أسيوط هاجم بعض فلاحى قرية دلجا المسلحون أراضي جفالك

الروضة بقريةهم وقاموا بتقسيم الأطنان وزرعوها خضر ورفضوا الاستجابة لطلبات مديرية أسبوط وهددوا بالسلاح القوي التي توجهت إليهم^(٤٧). ومن الطبيعي أن يواجه الفلاحون بطش كبار الملاك في بعض المناطق التي كانت قبضة كبار الملاك فيها لا تزال قوية فنتيجة لاستجابة مشايخ وفلاحى قرى تفتيش كفور نجم المملوك لورثة الهامى باشا لمطالب سلطات الثورة في تقديم الأتغار المطلوبين للخدمة العسكرية واجه الفلاحون الطرد من الأراضى التي يعملون فيها وسجن أحد مشايخهم^(٤٨).

ومن ناحية أخرى اتجه الفلاحون لقسوية حسابهم مع المرابين الأجانب الذين عانوا منهم في الماضى ففي بنها قتل الفلاحون مرابيا يونانيا لامتناعه عن إعطاء الفلاحين سنداتهم التي له بمقتضاها عليهم دين واجب الأداء^(٤٩). وفي مديرية البحيرة هاجم الفلاحون ثلاثة من المرابين اليهود المقيمين مع مع عائلاتهم بوابور لحلج الأقطان مملوك لأحدهم هذه الناحية وهددوهم بالقتل ما لم يستردوا منهم سندات سبق أن حررها الفلاحون لهم^(٥٠). لقد رأى الفلاحون في الثورة العراقية فرصة للتحرر من الظلم الذي عانوا منه أجيالا طويلا واتخذت مشاركتهم في الثورة شكل حركة عامة شهدها الريف المصرى وحيث المناطق التي سيطر عليها كبار الملاك اتخذت الحركة أبعادا اجتماعية واضحة مستهدفة الأرض التي أحس الفلاحون أنهم في النهاية أصحابها الحقيقيون .

استمرار تدهور أوضاع الفلاحين في ظل الاحتلال البريطانى :

حاول الاحتلال أن يستميل الفلاحين عن طريق تخفيف الضرائب كما حاول القضاء على فساد الإدارة والرشوة والإبتزاز التي كانت تعاني منها البلاد في ظل سيطرة الطبقة التركية كما حاول الاحتلال الحد من سلطة العمدة وتحقيق قدر من العدالة في توزيع المياه وإلغاء السخرة^(٥١). (ألغيت السخرة

١٨٨٢ ووضع تعديل مشروع الضرائب (١٨٩٤) لكن كل هذه الإجراءات لم تضع حداً لسوء الحالة التي تردى فيها الفلاحون . فالمشكلة الأساسية التي كانت لا تزال قائمة منذ نهاية عهد إسماعيل هي سوء توزيع الأراضي الزراعية وهو الوضع الذي حذر منه دوفرين فهو يقول عند كلامه عن أراضي كبار الملاك « ان حرمان جمهور الفلاحين على مدى السنة من زراعة مساحة متسعة بهذا المقدار أمراً غير مرغوب فيه سياسياً (٥٢) » .

وفي نفس الوقت واصلت العوامل السابق الإشارة إليها فعلها في أراضي الفلاحين فاستمر بيع أراضي الفلاحين سداداً لديونهم لا سيما بعد طاعون الماشية ١٨٨٢ وإنهيار الأسعار في العام التالي وفي ١٨٨٥ كتب مستر جيسون مدير عام مصلحة المساحة يقول « ما لم تتحسن الأسعار أو تقدم مساعدة في أي شكل آخر فإن أراضي صغار الملاك سوف تنتقل لاحتالة إلى أيدي الطبقات الأكثر غنى من الملاك ، وقد بلغت الأراضي التي انتزعتها المحاكم المختلطة ٢٢٠٤٧ فدانا ١٨٨٣ و ٨١٤٨ فدانا ١٨٨٤ و ١٧٨٢٨ فدانا سنة ١٨٨٥ (٥٣) » . ذهب الجزء الأكبر منها للأجانب الذين راحوا في حماية الإحتلال يعربدون في الريف وتؤكد سجلات المحاكم الشرعية حقيقة الدور الذي لعبه المراهبين الأجانب في الريف المصري ويكفي أن نتابع حالات الرهن التي قام بها واحد من المراهبين اليونانيين في عام من سجلات محكمة طوخ الشرعية ١٨٩٥ فقد استطاع اليوناني تادرس جورجي جلانوه المقيم ببندر بنها أن يضع يده خلال عام ١٨٩٥ على مساحة قدرها ١٦ فدان و ٣ قراريط عن طريق الرهن بملوكة لثلاثة عشر من الفلاحين بنواحي قرى كفر العرب والحصه وكفر أحمد حشيش وكفر فرنسيس وزاوية بلقان وجميعها بمركز طوخ وكانت آخر هذه الحالات ستة قراريط باعها الفلاح الصغير محمد عبد الدايم من زاوية بلقان بيعاً وقائماً للمرابي المذكور نظير مبلغ ١٠٩٩ قرشا وجاء في شروط الرهن أن هذا المبلغ يسدد على قسطين تنتهى مع نهاية

شهر أكتوبر ١٨٩٦ وإذا تأخر في سداد القسط الأول يضاف ما تبقى منه بالارباح على القسط الثاني وإذا تأخر في سداد القسط الثاني عن مواعده ولو بيوم واحد تصبح الأرض ملكاً للأجنبي المذكور وأنه لا بأس من تسجيل الأرض باسم الدائن وفي حالة تمكن المدين من دفع الدين فإن عليه أن يدفع مصاريف التسجيل التي تحملها الدائن ومصاريف فك الرهن (٥٥).

وفي نفس الوقت استمر نزع الملكية من الفلاحين بسبب متأخرات الضرائب في الفترة من سنة ١٨٨٥ حتى ١٨٩٥ تمت ١٢٦ حالة بيع للأراضي صغار الفلاحين في مديرية أسبوط وحدها بسبب الضرائب المتأخرة عليهم معظمها في نواحي أم القصور وبني شقير وبني زيد وبني قرة ذهب الجزء الأكبر منها إلى كبار الملاك بأسبوط (٥٥). وفي الفترة من ١٨٩٣ إلى ١٩٠٣ بلغ عدد المحجوزات التي وقعت على الفلاحين نظير متأخرات الضرائب ٢٢٢٥٩ حجزاً وقعت على مساحة قدرها ١٩٠٦٣٨ فداناً نظير مبلغ ٢٩٥٦٨٦ جنيهات نفذ البيع في ٢٦٤٠ حالة منها وبلغت المساحة التي شملها البيع ٥٣٨٨٠ فداناً معظمها في مديرتي الغربية والشرقية (٥٦). وهكذا كانت الضرائب والديون الناتجة عنها هي الخطر الرئيسي الذي تهدد ملكيات الفلاحين ابتداء من عهد إسماعيل وحتى الحرب الأولى ولم تقدم البنوك العقارية أية مساعدة لحل مشكلة ديون الفلاحين أو الحيلولة دون تدهور الملكيات الصغيرة فالبنك العقاري وهو أقدم البنوك التي أنشئت في مصر كان أقل مبلغ يقرضه هو ١٠٠ جنيه وهو مبلغ يزيد كثيراً عما يستدينه الفلاح الصغير (٥٧). وحتى البنك الزراعي المصري الذي أنشئ ١٩٠٢ لتسليف صغار الفلاحين والذي كان عليه حماية ملكية الفلاحين كما خطط له كرومر فإن تأثيره كان محدوداً جداً وكانت سنوات نشاطه هي سنوات الرخاء وعندما جاء الاختيار ١٩٠٧ حيث الأزمة المالية والسنوات التي أعقبتها لم يكن البنك عاجزاً عن

إنفاذ الملكيات الصغيرة من المصادر فحسب بل كان هو نفسه أداة نزع هذه الملكيات^(٥٨).

وفي الفترة التي تلت الأزمة المالية زادت ديون الرهن العقاري زيادة كبيرة على الفلاحين وهو وضع كان يهدد عدداً كبيراً من الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة بما دعا الحكومة للتدخل فيما عرف بقانون الخمسة أفدنة والذي أصدره كيتشنر ١٩١٢ ويقضى بعدم جواز الحجز على أراضي الفلاحين الذين لا تزيد ملكياتهم عن خمسة أفدنة وشمل القانون عدم الحجز أيضاً على مساكن هؤلاء الفلاحين وملحقاتها ودابتين من الدواب المستعملة للجر والآلات الزراعية اللازمة لزراعة الأطنان المذكورة^(٥٩).

ومهما كانت الأسباب التي دعت سلطات الاحتلال لإصدار هذا القانون فإنه زاد من متاعب الفلاحين الصغار حين زاد اعتمادهم على مرابين القرى بعد رفض البنك الزراعي إعطائهم سلفاً . وعموماً فإن أوضاع الفلاحين على أبواب الحرب الأولى كانت تدعو للأسى فالأراضي المملوكة للفلاحين بلغت ١٩١٤ ١٦٠,٤٢٥ فداناً تمثل ٢٦,١٪ من المساحة المزروعة يملكها ١,٤١٤,٩٢٠ من الفلاحين يمثلون ٧٪ من مجموع الملاك وكان متوسط ما يملكه الواحد منهم في العشرين سنة السابقة للحرب قد انخفض من فدانين إلى فدان تقريباً . ومن بين هؤلاء كان هناك ١,٢٧٧,٥٣٦ فلاحاً يملك الواحد منهم أقل من فدان وكان متوسط ما يملكه الواحد منهم ٤١٪ من الفدان^(٦٠) . وفي نفس الوقت بلغت ديون الفلاحين برهن على الملكيات التي تقل عن خمسة أفدنة (١٩١٣) ٦٦٠,٩٩٠ جنيهها وبلغت مساحة الأراضي التي رهنّت نظير هذا المبلغ ٦١٩٢١٤ فداناً يملكها ٦١٩١٠٧ من الفلاحين وكان متوسط الدين على الفدان الواحد ٢٥,٨٢٨ ^{طليم جنيه} ومتوسط الدين على الفلاح

ملح جنب
الواحد ٨٢٤، ٢٥٠ (٦١). وفي نفس الوقت بلغ عدد الفلاحين المعدمين أكثر
من مليون فلاح ما بين مستأجرين وعمال زراعة (٦٢).

وفي مطلع القرن العشرين كانت حالة هذا القطاع من الفلاحين بالغة
السوء فالمستأجرون منهم كانوا يعانون من ارتفاع الإيجارات كما واجه
الفلاحون المستأجرون لأطيان الدائرة السنية حالات طرد جماعية بمدينة
المنيا من قبل الملاك الجدد الذين اشترى أراضي الدائرة السنية (٦٣). وأما
قطاع عمال الزراعة فهؤلاء كان متوسط أجر الواحد منهم ثلاثة قروش وكان
القطاع الأكبر منهم رحل يبحثون عن العمل حيث يجدونه وقد ضاعف
من قسوة هذه الصورة أنه نشأت داخل قطاع العمل الزراعي علاقات
اجتماعية ونظم خاصة وظهرت فئات طفيلية من المستفيدين من العمل الزراعي
تجمع ثروتها على حساب أجر العامل الزراعي وهم فئات مقاولي ومتعهدي
الأنفار وغيرهم من الوسطاء والذين يقومون بالتحكم في سوق العمل الزراعي.
وخلال الحرب الأولى أضيفت أعباء جديدة على الفلاحين فقد انخفض سعر
القطن من ٢٠ ريبالا قبل الحرب إلى حوالي عشرة ريبالات في بدايتها فاشتد
الضيق بالفلاحين وساهمت البنوك في اشتداد الأزمة فبنوك التسليف توقفت
عن التسليف على القطن بينما أخذت البنوك العقارية تشدد في المطالبة بأقساطها
واشتدت الحكومة في تحصيل الضرائب وأصدرت تعليماتها إلى الصيارف
والحكام الإداريين باستعمال الشدة في تحصيل الأموال الأميرية ومطلوبات
البنك الزراعي فبلغ الضيق غايته بالفلاحين واضطر الكثير منهم إلى بيع
أقطانهم بأدنى سعر وباع بعضهم قطنه بمبلغ ١٢٠ قرشا وأكرهت الحكومة
معظم الفلاحين على بيع ما لديهم من مصاغ وحلى وماشية ودواجن لأداء
بقية المال المطلوب واضطر الكثير منهم إلى الاستدانة من المرابين بالربا
الفاحش ولم تتخذ الحكومة لمواجهة هذا الموقف أي إجراء سوى أنها عينت

مشمين لتحديد سعر تلك المصوغات والحلى فى إعلان صدر فى ٩ سبتمبر ١٩١٩ وعندما ارتفعت أسعار القطن مع نهاية الحرب كان ذلك مصحوبا بارتفاع حاد فى الأسعار وهو الوضع الذى عانت منه الطبقات الفقيرة (٦٤). ويزكر ملز فى تقريره د أن أسعار الأشياء ارتفعت فى مصر ارتفاعا لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالخبوب والأقشة والوقود وبلغت وطأتها على الفقراء لا سيما وأن أجورهم لم تكن لتكفى النفقات التى كان يقتضيها غلاء المعيشة فى حين أنهم كانوا يرون عددا من مواطنيهم أو من الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروة السكثيرة فإن عائلة مكونة من أربع أنفس — رجل وزوجته وطفلين — لم تكن تستطيع فى أوائل ١٩١٩ الحصول على ما يكفىها من القوت إلا بشمن يفوق كثيرا متوسط الأجر وقتئذ فهذه العوامل المختلفة أفضت ولا ريب فى أواخر ١٩١٨ إلى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين (٦٥) . .

وفى نفس الوقت فإن الزيادة فى أسعار القطن ذهبت إلى كبار الملاك مما زاد من حدة التناقض الاجتماعى بين الفلاحين وكبار الملاك الذين استطاعوا خلال ارتفاع أسعار القطن والمحصولات ١٩١٩ الحصول على عقود إيجار من الفلاحين تغطى السنوات الثلاث القادمة قلما انخفضت أسعار القطن وباقى المحصولات عقب الحرب أصبح على الفلاحين أن يوفوا التزاماتهم الإيجارية بالأسعار العالية تجاه كبار الملاك وهو وضع لم يكن فى استطاعتهم وأصبح الموقف يهدد بحدوث أزمة جديدة بين الفلاحين وكبار الملاك وطالب الفلاحون بتدخل الحكومة للحيولة بينهم وبين تنفيذ هذه العقود فى مئات من الالتماسات فى التماس من فلاحى ناحية سوسة بكفور نجم مركز صقر فى ١٣ ديسمبر ١٩٢٠ جاء فيه د وكيل دائرة شاهين باشا . . أخذت منا إيجار ١٩٢٠ مقدما وأخذ أقطاننا وطلب منا إيجار ١٩٢١ مقدما سعر الفدان ٣٠ جنيا ومقاسه عشرون قيراطا وأراضى منحة واستحضر صعايدة لئلا

بالقوة من محصول الذرة والبرسيم ويخش من حصول حاصل لأن عيالنا تموت جوعاً وفي التماس آخر من المستأجرين بمديرية المنيا تبدوا طمجة التهديد واضحة نرجو سرعة إصدار قانون لإيجارات الأهلين تلافياً لبوار الأراضى من الزراعة ومنعاً لخرب أموالنا وحفظاً لأرواحنا وللأمن العام، (٦٩). ولم تكن هذه كل المظالم التي عانى منها الفلاحون في الحرب الأولى فإن المعاناة الكبرى كانت خلال تجنيد الفلاحين المصريين للعمل لحساب السلطة العسكرية الانجليزية أثناء الحرب في فرقة العمال المصرية ولازال الفلكور المصرى يحفظ بين ما يحتفظ به ذلك الموال الحزين الذى يبدأ بالمطلع الشهير د بلدى يا بلدى والسلطة أخذت ولدى . . يا عزيز عيني وأنا بدى أروح بلدى ، والذى تردد في جنبات البلاد خلال سنوات الحرب العالمية الأولى تعبيراً عن الظلم الذى لقيه الفلاحون من السلطة العسكرية الانجليزية في تلك الفترة والذي كان العامل الرئيسى وراء مشاركة الفلاحين الواسعة في ثورة ١٩١٩ وهناك مجموعة حقائق يجب ذكرها قبل تناول موضوع الفلاحين في السلطة .

أولاً : أن مشاركة الفلاحين المصريين ضمن فرق العمال لخدمة المجهود الحربى البريطانى لم تكن تطوعاً كما يحلو للمصادر البريطانية أن تشير إليه فقد توفرت فيها كل أنواع القهر والاجبار وحتى في الفترة الأولى التي تشير المصادر البريطانية إلى أن العلاقة فيها كانت قائمة على قبول التطوع من جانب الفلاحين المصريين فإن الوثائق البريطانية نفسها تدحض هذا الرأى ففي شهادة لأحد الضباط المسؤولين عن الامدادات للجيش البريطانى في مصر أمام لجنة من كبار الموظفين البريطانيين شكلت لبحث هذا الموضوع في عام ١٩١٧ يذكر أنه في زيارة له إلى أسيوط وجد قائد المعسكر البريطانى فيها يحيط بمناطق تواجد العمال المصريين بالأسلاك الشائكة وفي جانب آخر من هذه الشهادة يذكر أن من بين ٢٠٠ من هؤلاء المتطوعين أمكن التعاقد معهم في بنى سويف وصل عامل واحد إلى القاهرة وهرب الباقون في الطريق .

ثانياً : أن سياسة تدخل الإدارة المصرية للقبض على الفلاحين وتصديرهم إلى فرق العمال لم تكن بدورها تطوعاً من رجال الإدارة المصرية من المأمورين والعمد كما يحلو للكتاب الانجليز تصويره بقدر ما كانت سيايية مرسومة تسجلها الوثائق البريطانية السرية . ولعل مما يشين تاريخ السيطرة البريطانية في مصر أن تصبح السخرة سياسة مقررة رسمياً وموجهة ضد مئات الآلاف من الفلاحين المصريين تستنزف جهودهم في ظل أعمال القهر والعنف وبلا مقابل معقول .

ثالثاً : أن فكرة التطوع التي حاولت الوثائق البريطانية أن تروج لها نابعة من محاولة السلطات البريطانية التوفيق بين ما أعلنته على لسان قائد قواتها في ٧ نوفمبر ١٩١٤ من أنها لن تطلب من الشعب المصري أية مساعدة في الحرب الدائرة ، وبين ما مارسته فعلاً في مصر أثناء الحرب وأبرزها تجنيد الفلاحين للعمل في خدمة المجهود الحربي البريطاني .

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن عدد العمال المصريين الذين كانوا يعملون لدى الجيش البريطاني في آخر مارس ١٩١٦ قد بلغ ١٩٥٣٧ عاملاً ولم يمحض عام (مايو ١٩١٧) حتى تصاعد عددهم إلى ٩٨٢٠٠ عامل ومع اتساع ميادين القتال تعددت أماكن عملهم وبلغ عدد العاملين منهم خارج مصر - في العراق وفرنسا وسالونيك ومدرّوس - ٢٤٧٠٠ عامل منهم ١٣ ألف في فرنسا وحدها ويذكر أحد التقارير البريطانية أن فرق العمال المصريين كانت تضم أعداد غير قليلة من كبار السن ومن الصبيان ومع تطور الحرب زادت المطالب البريطانية على العمال المصريين حتى بلغ عدد الذين أدخلوا في خدمة الجيش البريطاني في الفترة من ١٧ مارس ١٩١٧ حتى ٣٠ يونيو ١٩١٨ بلغ ٣٢٧١٩٩ عاملاً وخلال هذه الفترة استخدمت السلطات البريطانية في مصر صراحة أسلوب التجنيد الاجباري مستخدمة في ذلك تعبيراً غامضاً

هو الصنف الإدارى ، لتحقيق هذا الهدف وقد تطلب هذا النظام أعداد قوائم بالقادرين على العمل من الفلاحين من تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٤٥ سنة على أساس قوائم الفلاحين العاملين سنوياً في تقوية الجسور وقد صاحب هذا النظام مظالم واسعة النطاق ذلك أن العمد قد استغلوا الصلاحيات الواسعة التي منحت لهم لتقديم الفلاحين إلى رجال الإدارة لتحقيق منافع شخصية أو للنشنى من خصومهم الشخصيين هذا بالإضافة إلى المعاملة السيئة التي لقياها الفلاحون من رجال البوليس في هجماتهم الدورية على القرى (٦٧) . وتعترف الوثائق البريطانية بأنه كان لابد من اللجوء إلى أشكال مختلفة من القسر والازام وأتيحت فرص الفساد والمحسوبية للعدد وصغار الموظفين المحليين فسارعوا إلى انتهازها (٦٨) . وقد لعبت بعض العناصر من المصريين دوراً بارزاً في هذه العمليات لحساب السلطات البريطانية وإرهاب الفلاحين المصريين من أمثال إبراهيم باشا حلیم الذي كان مديراً لجرجا خلال ١٩١٦ والنصف الأول من ١٩١٧ ومحمد حمدى بك وكيل مديرية جرجا في ذلك الوقت وحسن رياض برهان مأمور سوهاج وأحمد الصواف مأمور مركز جرجا وعبد الحميد بك محمد حسن مأمور سوهاج ومحمد بك خلوصى مأمور طهطا والسيد أفندى محمد مأمور أبو تيسج ويعترف هكس جواى الذى كان مسئولاً عن إنشاء فرقة العمال المصرية أنه لولا مساعدة رجال من أمثال إبراهيم باشا حلیم هذا لما كان لهذه الفرقة أثر (٦٩) . ولا عجب فقد كانت هذه العناصر هدف جماهير الثائرين في ثورة ١٩١٩ فقد هاجم الثائرون في دمنهور في ١٧ مارس إبراهيم باشا حلیم مدير البحيرة في ذلك الوقت وأصابوه إصابات بالغة وحاول المتظاهرون إحراق منزله (٧٠) . وكان رجال الحكومة يدخلون القرية و ينتظرون رجوع الفلاحين إلى منازلهم في الغروب فيحدقون بهم كالأنعام وينتقون أقدارهم على الخدمة فإذا رفض أحدهم هذا التطوع الاجبارى ، جلد حتى الإقرار بالقبول وعلى هذا النحو ساقوا أطفالاً من سن ١٤ سنة وشيوخاً من سن السبعين وكان هؤلاء يعملون في

ظروف قاسية مما جعلهم فريسة للأمراض الوبائية وضاعف من تأثير هذه الأمراض الجوع والبرد فكانوا يموتون كالذباب (٧١) .

والحقيقة أن المتاعب التي تعرضت لها فرق العمال في ميادين القتال المختلفة يصعب وصفها خاصة في غاليلوى وفلسطين وفي شهادة للجنرال كامبل في مايو ١٩١٨ أن ثلاثة آلاف من بين ٢١ ألف عامل في هذه الفرق تحت قيادته برقدون في المستشفيات كما ذكر البريجادير جنرال سيرما كولى أيضاً أن فرق النقل بالجمال قد تكبدت خسائر كبيرة في تلال فلسطين بالإضافة إلى المتاعب الصحية التي عانى منها الفلاحون المصريون في منطقة وادى الأردن (٧٢) . وبينما تشير الوثائق البريطانية إلى أن عدد الفلاحين الذين تم جمعهم ضمن فرقة العمال المصريين بلغ ٥٠٠ ألف فلاح (٧٣) . فإن الراقى يقدر عددهم بأكثر من مليون من الفلاحين (١,١٧٠,٠٠٠) . وإلى جانب حشد الفلاحين في فرقة العمال لجأت السلطات العسكرية إلى مصادرة الحاصلات الزراعية والمواشى والدواب واستولت عليها بأبخس الأثمان وبأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق وفرضت على كل مركز مقداراً معيناً من الحبوب يورده إلى الجيش بهذه الأسعار البخسة فكان الفلاحون يطلب منهم في بعض الأحيان أكثر مما عندهم فيضطرون تحت تأثير الضغط إلى شراء ما يطلب منهم بأسعار السوق (٧٤) . هكذا كانت كل هذه المظالم وراء مشاركة الفلاحين الواسعة في ثورة ١٩١٩ .

الفلاحون في ثورة ١٩١٩ :

لم تكن هزيمة الثورة العربية وسيطرة الاحتلال على مقاليد الأمور تعنى أن عوامل الثورة والقلق بين الفلاحين قد انتهت صحيح أن الإنجليز حاولوا استمالة الفلاحين عن طريق تخفيف الضرائب وتحقيق قدر من العدالة في توزيعها وإلغاء السخرة لكن هذا لم يضع حداً لعوامل القلق والكراهية

التي كان يشعر بها الفلاحون تجاه الإنجليز وكان بداية اصطدام الشعور العام
المعادي للاحتلال بين الفلاحين هو حادث دنشواي في ١٢ يونيو ١٩٠٦
حين هاجم الفلاحون في دنشواي مجموعة من الضباط الإنجليز كانوا يصطادون
الحمام قرب دنشواي وتسببوا في إصابة امرأة وإحراق أحد أجران القمح
ومات في الحادث أحد الضباط الإنجليز متأثراً بجراحه وفي ٢٧ يونيو ١٩٠٦
أصدرت المحكمة المختصة التي شكلتها السلطات البريطانية عقب الحادث حكماً
لا يقبل الطعن يقضى على أربعة من الفلاحين بالإعدام واثنين بالأشغال
الشاقة المؤبدة وواحد بالسجن سبع سنوات وثلاثة بالحبس لمدة سنة مع
الشغل وجلد كل منهم ٥٠ جلدة وجلده آخريين كل واحد خمسين جلدة وفي
٢٨ يونيو نفذ الحكم والجلد في وقت واحد في قرية دنشواي وأمام فلاحى
القرية (٧٠). وإذا كانت دنشواي وهي إحدى نقط الصدام بين الفلاحين
وسلطات الاحتلال ذلك الاصطدام الذي تفجر على نطاق واسع في ثورة
١٩١٩ فإن كرومر ينظر إليها على أنها شاهد من شواهد كثيرة على أن روح
المرد على القانون أخذه في الازدياد بين الفلاحين (٧٦). لكن رد الفعل
العنيف من قبل سلطات الاحتلال ممثلاً في قسوة ودموية الأحكام التي
صدرت على الفلاحين والطريقة التي نفذت بها يرجع إلى خوف الاحتلال
من احتمال التحام الريف والمدينة في ثورة عامة ضد الإنجليز والعناصر الموالية
لهم من كبار الملاك وعلى هذا فالاحتلال رأى في دنشواي فرصة لإرهاب
الفلاحين حتى لا يلجأوا إلى العنف بعد أن ثبت أن الحكم البريطاني لم ينجح
في استئثارهم (٧٧).

وخلال فترة الحرب اكتشفت للفلاحين حقيقة الاستعمار البريطاني
واضحة ورأوه عن قرب بعد أن انزاد لتحسناهم بسلطات الاحتلال خلال
أعمال السلطة العسكرية. وخوفهم من احتمالات الثورة من قبل الفلاحين الذين
كان سخطهم واضحاً خلال سنوات الحرب قامت وزارة الداخلية فيما بين

عامى ١٩١٥ - ١٩١٦ بجمع ما لا يقل عن ١٠٠٠٠ قطعة سلاح وتشير الوثائق البريطانية إلى أن الفلاحين كانوا أسبق الفئات الاجتماعية في التمرد على الأوضاع التى فرضتها إنجلترا خلال الحرب الأولى وبالذات فى مواجهة عمليات جمع الفلاحين لفرقة العمل المصرية فى خطاب المندوب السائى إلى وزارة الخارجية البريطانية بلندن فى ١٥ سبتمبر ١٩١٨ لإشارات واضحة إلى نشوب عدة حوادث فى المديرية خلال شهر مايو من نفس العام راح ضحيتها العديد من الأرواح نتيجة لمقاومة الفلاحين لأوامر السلطات المحلية وإن كانت هذه المقاومة لم تتحول إلى اضطرابات واسعة النطاق غير أنها كانت مقدمة لمشاركة الفلاحين الواسعة فى أحداث ١٩١٩ وهى المشاركة التى أعطت أحداث مارس ١٩١٩ طابعها العنيف فلم تكد المظاهرات والاضطرابات تبدأ فى القاهرة حتى كان الريف المصرى يهوج بحركة ثورية عنيفة مستهدفة وسائل المواصلات ومراكز البوليس ومخازن الحبوب وغيرها فى ١٤ مارس ١٩١٩ هاجم الفلاحون فى المنوفية مركز منوف حيث كان عدد من الفلاحين الذين جمعتهم السلطات فى فرقة العمال المصرية لا يزال معتقلا هناك وأطلقت الجماهير الثائرة سراحهم ثم أحرقت المركز (٧٨). وفى اليوم التالى (١٥ مارس) كانت الثورة قد بلغت حداً خطيراً فقد حدثت هجمات منظمة على وسائل المواصلات فى جميع المناطق ولم يحل منتصف النهار إلا وكانت جميع خطوط البرق فى شمال القاهرة قد قطعت باستثناء الخط العسكرى الموصل للاسكندرية فى قلوب انتزعت جموع الفلاحين الثائرة قضبان للسكة الحديد وقطعت بذلك خط الاتصال الرئيسى بين القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وهاجمت محطة قلوب وقطار الركاب وانلقوا أسلاك البرق وخربوا الطريق الزراعى بأن أحدثوا به حفرا عميقة لإعاقة سير السيارات وقد أفضت السلطات العسكرية لإحدى الطائرات الحربية فأخذت تطلق النار على المتظاهرين (٧٩). وحدثت إصابات عديدة نتيجة للاشتباكات بين الثائرين والضباط الانجليز وقتل جندى بريطانى .

وقد تعرضت القطارات في الدلتا لهجمات متعددة وأحرق العديد من خطوط السكة الحديد الضيقة وتشير التقارير البريطانية إلى أن الأضرار الشديدة التي لحقت بوسائل المواصلات والهجمات المركزة على الأوروبيين خلال يوم ١٥ مارس كانت نتيجة لمشاركة الفلاحين في الثورة . فالثورة التي بدأت في شكل مظاهرات في المدن بدأت تنهج نهجا شديدا العنف وأصبحت حياة الأوروبيين وممتلكاتهم في المديرية لاسيما في الصعيد مهددة بالخطر واستمرت عمليات تدمير وسائل المواصلات طوال يوم ١٦ مارس فالتف خط السكة الحديد في بشيتل وتوقف الخط البديل إلى الاسكندرية عبر ايتاي البارود كما قطع في شين القناطر الخط البديل بين القاهرة والقناة عبر بلبس .

وفي صباح يوم ١٦ مارس لم تكن هناك أية وسيلة من وسائل الاتصال بين القاهرة والمديرية سواء عن طريق التلغراف أو التليفون أو السكة الحديد بعد أن أحرق عدد كبير من محطات السكة الحديد على خطوط الضواحي وانتزعت قضبانها وفي منيا القمح هاجم الفلاحون مركز منيا القمح وأطلقوا سراح المسجونين ثم هاجموا محطة السكة الحديد واشتبكوا مع القوات البريطانية تساعدهم إحدى الطائرات فقتل ثلاثون شخصا وأصيب ١٩ بجراح (٨٠) ، وفي يوم ١٧ و ١٨ مارس ازدهابت الحالة سوءا فقد كانت مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية في حالة ثورة عامة ووقعت أحداث عنيفة في مراكزها وأحرق معظم محطات السكة الحديد كما اتلفت معظم الطرق الزراعية . وفي يوم ١٧ مارس أحرق مركز رشيد بعد أن هاجمته الجماهير بالطوب والحجارة . وخربت محطة السكة الحديد واتلفت خطوط البرق . كما أن زفقي كانت تحت سيطرة الجموع الثائرة تماما حيث تألفت لجنة للثورة أعلنت الاستقلال وأنزلت العلم الذي كان مرفوعا على المركز ورفعت بدله علما وطنيا . وفي بلدة العمدان غربية اشتبك الفلاحون مع الجنود البريطانيين الذين هاجموا القرية وتبادلوا إطلاق النار وقبض على الشيخ يوسف عاشور عمدة العمدان

وحوكم بتهمة التحريض على العصيان (٨١) . وكانت ايتاي البارود في حالة
 حصار وسقط المركز في أيدي جموع الثوار . وفي نفس اليوم (١٧ مارس)
 ضربت الجماهير النائرة ابراهيم حليم باشا مدير البحيرة ضربا مبرحا حتى
 أشرف على الموت أثناء تصديه للثائرين في دمنهور . كذلك فإن العلم التركي
 قد رفع على بعض القرى (٨٢) . وانتهت المظاهرات في الزقازيق بتدمير
 حوانيت اليونانيين وهكذا كان الجزء الأكبر من الدلتا يوم ١٧ مارس في
 حالة ثورة عامة وأزيلت بالموصلات خساائر جسيمة واستولى الفلاحون على
 كميات كبيرة من القمح الخاضعة للقوات البريطانية وفي يوم ٢١ مارس حدث
 هجوم كبير على كفر الشيخ من قبل حشد قدره ألف ستة آلاف شخص
 هاجموا المركز واستولوا على ٢٠٠ بندقية ، ٦٠٠ طلقة ذخيرة من بنادق
 البوليس (٨٣) . وفي الوجه القبلي كانت الثورة بالغة العنف ففي ١٥ مارس
 هاجمت جموع الفلاحين محطة بولاق الدكرور وحطمت صندوق الإشارة
 وقطعت جميع أسلاك التلغراف ودمرت محطات السكة الحديد في البدرشين
 والحوامدية وعطل كوبري قشيشه بين الوسطى وبنى سويف (٨٤) . وفي
 الواسطى هاجم عدد كبير من الفلاحين والبدو تقنדרه الوثائق البريطانية
 بسبعة آلاف مركز الواسطى وجردوا رجال البوليس من سلاحهم واستولوا
 عليه وزحفوا على محطة السكة الحديد وراحوا ينتزعون القضبان بين محطات
 الواسطى والرقه التي تبلغ المسافة بينهما حوالي ١٠ كم فقد هاجموا في الرقة
 القطار السريع القادم من القاهرة وحطموا نوافذه واضطر القطار للعودة
 للقاهرة ، كما تعرض قطار الصباح القادم من الفيوم للهجوم في محطة الواسطى
 ونجا من فيه من الركاب الاوربيين وبينهم مفتش في وزارة الداخلية
 بأعجوبة (٨٥) . وفي نفس اليوم (١٥ مارس) قتل المستر آرثر سميث من كبار
 الموظفين البريطانيين بمصلحة السكة الحديد عند وصوله بالقطار إلى الواسطى
 في عربة خاصة . وفي الفيوم شارك البدو الفلاحين في الهجوم على القوات

البريطانية وهاجموا محطات السكة الحديد واقتلعوا الخطوط الحديدية في أنحاء المديرية حتى الواسطى بمديرية بنى سويف . وكانت أكثر حوادث الثورة عنفاً في مديرية أسيوط حيث هاجم الثوار يوم ١٨ مارس ١٩١٩ القطار القادم من الأقصر إلى القاهرة وقد وقع الهجوم في ديروط ثم دير مواس وكان به بعض الضباط والجنود البريطانيون فقتلهم الثوار وبلغ عدد القتلى ثمانية من بينهم القائم مقام بوب بك مفتش السجون في الوجه القبلى وقد اهتمت السلطات بهذه الواقعة وأزلت بالفلاحين في هذه المناطق عقاباً هائلاً بعد أن ألقت القبض على مئات منهم وتفاقمت الحالة في أسيوط في النصف الثانى من شهر مارس وسارت النجذات العسكرية من القاهرة إلى أسيوط في النيل عن طريق البواخر ولقيت هذه النجذات مقاومة عنيفة في المنطقة بين ديروط وأسيوط من جماعات الثوار المتمركزة على ضفة النيل فقد هوجمت هذه النجذات ثلاث مرات الأولى تجاه بلدة شلسة بمرکز ديروط وكان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق والعصى وحاولوا الاستيلاء على الباخرة لكن تمكنت القوة الموجودة على ظهر الباخرة من صد الهجوم بعد أن حصدت المدافع الرشاشة عدد كبير من المهاجمين .

ووقع الهجوم الثانى جنوب قرية شلاش ولم يستطع الثوار الاستيلاء على الباخرة لكنهم تمكنوا من إصابة الليفتانت كولونيل هيزل الذى قتل برصاص أحد الرماة من الشاطيء وكان مفتشاً بالداخلية وشغل أثناء الحرب منصب مفتش فرقة العمال المصرية كما أصيب ضابط آخر من ضباط هذه القوة ووقع الهجوم الثالث جنوب محطة « نزالى جنوب » وكان الموقع الذى اتخذته الثوار مناسباً للهجوم غير أن المدافع الرشاشة تمكنت بصد الهجوم (٨٦) . وتعترف الوثائق البريطانية أن قوات الجنرال هدليستون المتجهة إلى أسيوط قد لقيت مقاومة عنيفة من جماعات الثوار على ضفة النيل في المناطق المجاورة للملوى ومنفلوط وديروط (٨٧) .

وقد وجهت مشاركة الفلاحين في الثورة بعنف بالغ من قبل سلطات الاحتلال . ففي ١٧ مارس أصدرت السلطات البريطانية بلاغا حملت فيه القرى نفقات اصلاح الخطوط التي تتلف بالقرب منها والتعويضات عن إحراق المحطات الواقعة بجوارها قالت فيه : أن القرى الواقعة بقرب الخطوط الحديدية التي يحدث بها تلف تكون مسؤولة عن جميع الترميمات وكذلك عن التعويضات في حالة إحراق المحطات أو حدوث نهب أو سلب .

ولما اتسمت حركة قطع السكك الحديدية وتدمير المحطات أصدرت القيادة العامة في ٢٠ مارس انذار جاء فيه : كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكة الحديد أو المهمات الحديدية يعاقب عليه باحراق القرية التي هي أقرب من غيرها إلى مكان التدمير . كما أصدرت السلطات البريطانية أمرا بحظر التجول بين القرى بين غروب الشمس وشروقها . ووجهت الحملات إلى المديرية لقمع الثورة فسيرت القيادة البريطانية فصائل متنقلة من الجند في الوجه البحري وأنشأت خطوط منتظمة من الدوريات كانت تطوف بالبلاد بين السكك الحديدية والطرق الزراعية وأنقذت البواخر النيلية إلى الوجه القبلي محملة بالمدافع والذخائر لقمع الثورة في الوجهة القبلي وسيرت القطارات المسلحة في مختلف الجهات وأنشأت دوريات مائية على سفن مسلحة في النيل والترع واستخدمت الطائرات الحربية لحراسة القطارات المسلحة فكانت ترافقها في سيرها وتطلق النار على كل حشد من الناس تشببه في نياته (٨٨) وكانت مديرية الجيزة مسرحا لكثير من الفضائح ففي ١٥ مارس فتح الجنود البريطانيون النار على أهالي ناحية كفر الشوام بمركز امبابة الذين كانوا مجتمعين في عرس لهم فقتل منهم ستة أشخاص وفي ١٨ مارس حلقت الطائرات البريطانية فوق قرى المتانة والحلة بمركز العياط وألقت قنابلها على البلدين فأصيب بعض الأهالي في القريتين .

وفي ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الانجليز بقرية بشتيل وأخذوا يضربون الفلاحين بالسياط بعد أن اقتحموا بعض المنازل . وفي الصباح الباكر يوم ٢٥ مارس اقتحم الجنود البريطانيون قريتي العزيزية والبدرشين وأحاطوا بها ثم أشعلوا فيها النار بعد أن نهبوا منازل العمدة والمشايخ وعند خروج السكان من منازلهم مذعورين كان الجنود يفتشونهم ويسلبونهم ما يملكون ثم اعتدوا على أعراض النساء وكان كل من يحاول إطفاء الحريق من الفلاحين أطلق عليه الجنود النار وفي ٣٠ مارس اقتحم الجنود قرية نزلة الشوبك وسلبوا منها ما وصلت إليه أيديهم واعتدوا على أعراض النساء وأمام مقاومة الأهالي أخذوا يطلقون النار جزافا فقتل من الفلاحين ٢١ وجرح ١٢ وأشعل الجنود الإنجليز النار في منازل القرية فدمرت ١٤٠ منزلا من مجموع منازل القرية التي لا تزيد عن ٢١٠ منازل وقبضوا على شيخ القرية وأخيه وابنه وأحد الفلاحين ودفنهم حتى أنصافهم في الأرض ثم أطلقوا عليهم النار وحقى اليوم الثالث لهذا الحادث كان الفلاحون يحدون جثث قتلاهم خلال مزارع القمح أو طافية على مياه الترعة . وتكررت هذه الوقائع في مناطق أخرى فقد أشعل الجنود النار في قرية الشبانات بمركز الزقازيق وحدث نفس الشيء يوم ١٣ أبريل في ثلاث قرى أخرى في مركز ايتاي البارود (٨٩) .

إن رد الفعل العنيف من قبل السلطات الإنجليزية في سحق حركة الفلاحين كان يخفى وراءه خوف السلطات الإنجليزية من احتمال تحول ثورة الفلاحين إلى ثورة اجتماعية بعد أن فقدت السلطة المركزية سيطرتها على البلاد وهو خوف شاركت فيه اليورجوازية وكبار الملاك وقيادة الوفد . ويشير شبتام في تقريره في ١٦ مارس ١٩١٩ إلى أن الفلاحين قد استثمروا لقطع المواصلات وأنهم يهددون بمهاجمة الممتلكات الخاصة وقد دفع الخوف من هذا التهديد المهذبن المصريين إلى محاولة الوصول إلى نوع من التفاهم مع المتطرفين ليخففوا من تطرفهم ولإجبارهم على تشكيل الوزارة (٩٠) .

وفي نفس التقرير يقول « وقد أبلغني جعفر باشا وكيل وزارة الداخلية الذي اجتمع اليوم مع بعض الزعماء المتطرفين أن هؤلاء الزعماء أنفسهم يخشون من الروح التي استثيرت، ومن الواضح أن قيادة الثورة أيضاً أخذت تخشى عنف ثورة الفلاحين وتحولها من ثورة سياسية ضد الاحتلال إلى ثورة اجتماعية تجتاح كبار الملاك الزراعيين في وجهها ولا يمكن تفسير قيام المجالس الوطنية والحكومات المحلية إلا بأنها محاولة للمحافظة على الأوضاع الاجتماعية القائمة وخاصة أوضاع الملكية الزراعية بعد أن أفلت زمام الموقف من حكومة القاهرة (٩١) .

والحقيقة أن احتمال تحول مشاركة الفلاحين في الثورة إلى ثورة اجتماعية تستهدف أراضي كبار الملاك وممتلكاتهم كان قائماً بل يمكن ملاحظته خلال تحركات الفلاحين في الثورة فالوحدات البريطانية التي نشرها الأهرام أخيراً - ٥٠ - علماً على ثورة ١٩١٩ - تشير إلى أن الفلاحين في بعض المديرية قد ثاروا ضد ملاك الأراضي ونهبوا المزارع الكبيرة . وفي الدلما هاجمت جموع الفلاحين القادمة من كفر الشيخ مقر الدومين في سخا وأحرقت مبنى الاستراحة ومكتب البريد ومحطة السكة الحديد الضيقة وأزلت خسائر كبيرة في المحاصيل . وأنه قد ألقى في روع الفلاحين أنهم سوف يحصلون على قطع مجانية من الأرض كما أنهم سوف يعفون من متأخرات الضرائب (٩٢) والذين ينسكرون على حركة الفلاحين في ثورة ١٩١٩ المهدف الاجتماعي يقعون في خطأ كبير فعوامل القلق الاجتماعي والاحتكاك بين الفلاحين وكبار الملاك ظلت قائمة بعد ضرب الثورة العربية ففي ١٨٨٦ امتنع عيسى فرج شيخ ناحية كفر قريظنة بمديرية الغربية عن دفع الأموال الأميرية وادعى أن بعض الأهليان لم تزرع وأخفى محصولاتها ومنع مندوبي الحكومة من توقيع الحجز على هذه المحصولات فلما استعافت الحكومة بقوة من البوليس لإجراء هذا الحجز هاجم شيخ الناحية ووكيله

وشيخ الخفراء وبعض الفلاحين القوة المكلفة بالحجز في محاولة للاستيلاء
 على المحصولات وأحيل شيخ الناحية ووكيله وشيخ الخفراء لمحاكمتهم (٩٢).
 وفي ٢٢ ديسمبر ١٨٨٩ فصل شيخ ناحية القرصا لتحريضه الفلاحين العاملين
 في أراضي الدومين على الامتناع عن العمل وفي ١٨٩٠ هاجم مشايخ وفلاحى
 ناحية الدومين جفلك على باشا شريف بهذه الناحية واستولوا على محصول
 الفول والبرسيم بها وسجن عدد منهم لمدة شهرين والزموا بدفع ثمن
 المحصولات وفي فبراير ١٨٩٣ هاجم عبد الرازق الشربيني عمدة ناحية بسنديلة
 وعدد من الفلاحين إحدى عزب الدومين واستولوا على طاحونة بها كما
 امتنعوا عن العمل في أراضي الدومين وفي ٢٢ و ٢٣ مايو ١٩٨٤ هاجم
 الفلاحون بناحية قطور بمركز محلة منوف زراعة بلتاج المملوكة للخديوى
 عباس حلمى الثانى واستولوا على محصول الشعير بها . وفي يونيو ١٩٨٤
 جردت الداخلية عمدة ناحية رويته من أطيانه لامتناعه عن إحضار العمال
 اللامين لأعمال التفتيش الزراعية وأغرى مشايخ الناحية على ذلك كما حرض
 الفلاحين على الامتناع عن العمل (٩٤) . وهكذا كانت عوامل القلق قائمة
 بين الفلاحين وكبار الملاك ويشير كرومر في تقريره ١٩٠٦ إلى احتمال حدوث
 صراع بين الفلاحين وكبار الملاك إذا استمر إيجار الأراضي الزراعية في
 الارتفاع ويرى أن خير وسيلة لتأجيل حدوث هذا الصراع وتخفيف حدته
 هو الامتناع عن اتخاذ التدابير التي تؤدي إلى إنقراض صغار الملاك (٩٥).
 وثمة مظاهر أخرى لقلق الفلاحين من الممكن ملاحظتها في الفترة السابقة
 على الحرب الأولى . ففي ١٩١٠ امتنع فلاحو قرى أرمنت والمريس والربانية
 عن دفع ثمن الأراضي المباعة لهم من الدائرة السنوية ١٩٠٦ ومساحتها
 ١٢٢٧٢ فدانا عن طريق نظارة المالية التي دفعت الثمن عنهم على أن تتولى
 تحصيله منهم على أقساط وأعلنوا أن الأطيان ملكا لهم آلت إليهم عن
 أجدادهم (٩٦) . ويذكر راسل باشا تفاصيل إضراب قام به عمال الزراعة في
 الوجه القبلي في مزارع أحد كبار الملاك مطالبين بأجورهم ويذكر أن محصول

القطن كان مهدداً بالتلف بسبب إمتناع عمال الزراعة عن ربه لولا تدخل الحكومة التي قامت عن طريق قوات من البوليس بإحضار عمال لرى الزراعة من مناطق أخرى وبعلق راسل باشا على ذلك بقوله «أن اضطراب الفلاحين لو كان أفضل وأوسع لأرغم المالك الكبير على الرضوخ وإلا خسر آلاف الجنيهات قيمة المحصول وإن إختفاء الفردية بين الفلاحين سرف يؤدى إلى إنقلاب فى العلاقة بين عمال الزراعة وكبار الملاك» (٩٧).

وعلى هذا فليس هناك شك فى وجود أهداف اجتماعية للفلاحين فى ثورة ١٩١٩ ويذكر فكرى أباطة فى كتابة الضاحك الباكي عن ثورة ١٩١٩ أنها كانت ثورة ضد الإنجليز يقودها بعض المتنورين وثورة ضد الثروة يقودها الأشرار الفقراء وان الجماهير الشائرة حاولت إحراق قصر محمود سليمان فى أسيوط فلما حاول البعض منعهم بحجة أن ابنه أحد المنفيين فى مالطه قال أحد المهاجرين ، وهل وزع محمود باشا أرغفة العيش على الجائعين نحن طلاب قوت» (٩٨).

ولا شك أن السلطات الإنجليزية قد أدركت هذه الحقيقة فركزت قواتها لضرب حركة الفلاحين واستطاعت بعدها السيطرة على مقاليد الأمور ورغم أن الفلاحين قد تحملوا التضحيات الرئيسية فى الثورة فقد كانوا الفئة الاجتماعية التى خرجت من الثورة بدون مكاسب وظلت عوامل القلق بينهم قائمة حتى قيام ثورة يوليو ٥٢ التى كان أول برنامج اجتماعى لها هو قانون الإصلاح الزراعى مما تضمنه من تحديد الملكية الزراعية وتوزيع جانب كبير من الأراضى الزراعية على الفلاحين .

الحواشي

- (١) دار المحفوظات . دفتر أصول وخصوم رسم منفعة الأتليان بناحية العرابية المدفونة بديرية جرجا رقم ٢٦ مخزن ٦٨ .
- (٢) ٥٠ . وليم سليمان ، الفلاح المصرى وملكية الأرض ، مقال بمجلة الطليعة العدد الأول يناير سنة ١٩٦٥ ، ص ٣٣ ، ٣٤ .
- (٣) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، نشرته نظارة المالية سنة ١٩٠٩ ، ص ٨٢ ، ١٤٠ .
- (٤) يعقوب أرتين ، الأحكام المرعية فى شأن الأراضي المصرية ، بولاق سنة ١٨٨٩ ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ .
- (٥) دار المحفوظات ، دفتر كشوف بعدد جفالك الأندفة بموجب تقاسيط رجب سنة ١٢٨٥ هـ .
- (٦) دار المحفوظات ، دفتر حدود وزمام نواحي جفالك نبروه وجفالك بشيخ وجفالك طنبارة وجفالك بسنديلة التى صاروا رزقة بلا مال باسم سعادة ولى النعم أفندينا الحديو الأكرم من ابتدى تولى سنة ١٢٥٦ هـ ، رقم ١٣٦٤ عين ١٨ مخزن ١٨ .
- (٧) Baor G. A History of Landownership in modern Egypt 1800 — 1950, London, 1962, pp42, 43
- (٨) دار الوثائق ، س ١/٥/٤ صادر ، وحدة ديوان المعية السنية عربى ، رقم ٥٩ من ٢٢ جاد أول سنة ١٢٦٧ هـ إلى ٢٣ رجب سنة ١٢٦٧ هـ ، ص ٦٠٦ ، ٦٦٦ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ .
- (٩) أحمد عرابى ، كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية عامى ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ الهجرين ، كتاب الهلال الجزء الأول ، عدد فبراير سنة ١٩٥٣ ، ص ١٩ .
- (١٠) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ .
- (١١) د . هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، مترجم القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٩٧ .

- (١٢) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ دفتر ١٨٥ معية تركي رقم ١٧٢ لمرادة الى مفتش عموم الحسابات المصرية في ٢٢ ذو الحجة سنة ١٢٥٢ هـ .
(١٣) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .
(١٤) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٨٤ ،
(١٥) الوقائم عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٦ .

- (١٦) د. المحفوظات ، مكلفة الاطيان بناحية العرابة المدفونة جرجا سنة ١٢٦٩ هـ رقم ٧٠٥٩ عين ١٢٧ مخزن ٦ ، ص ١٦٦ — دفتر أصول وخصوم رسم منفعة الاطيان بناحية العرابة المدفونة بمديرية جرجا سنة ١٨٦٨ رقم ٢٦ مخزن ٦٨ ، ص ١٢٢ .
(١٧) جرجس حنين ، الاطيان والضرائب في القطر المصري ، القاهرة سنة ١٩٠٤ ، ص ٢١٥

Crouchley, A.E, The Economic development of (١٨)
modern Egypt Bristol, 1932, p121.

- (١٩) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ١٤٤ ، ١٥١ .
(٢٠) التقرير العام المرفوع من اللورد دوفرين الى اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا بشأن الاصلاحات في مصر ، الاسكندرية سنة ١٨٨٣ ، ص ٣٠ .
(٢١) المصدر السابق ، ص ٣٠ .

- (٢٢) الطائف عدد ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٢ .
(٢٣) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ .
— عزيز خانكي ، الملكية العقارية في مصر ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة السادسة ، ص ٦٦١ .

- (٢٤) يعقوت أرتين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ .
(٢٥) عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل الجزء الثاني ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٢٦٦ .
(٢٦) Baer. G, op, cit, p 35

- (٢٧) د. علي الجريتلي ، تطور النظام المصرفي في مصر ، القاهرة سنة ١٩٦٠ ، ص ٢٢٣ .
(٢٨) تقرير دوفرين سنة ١٨٨٣ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢٩) الفريد بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر ، مترجم القاهرة سنة ١٩٢٧ ، ص ٢٣٨ .

(٣٠) تيودور رودشتين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، مترجم القاهرة سنة ١٩٢٧ ، ص ١١٤ .

(٣١) البرت فارمان ، مصر وكيف غدر بها ، مترجم القاهرة سنة ١٩٦٤ ، ص ٢٣٨

(٣٢) د أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية (١٨٧٦ - ١٨٨٢) القاهرة سنة ١٩٦٥ ، ص ٨٣ .

(٣٣) Baer.G. studies in the social History of modern Egypt, chicao, 1969. p.p 100, 101.

(٣٤) الفريد بلنت ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(٣٥) دار الوثائق ، أوراق الثورة العرابية ، حافظ أرقام ٦ ، ٧ ، ٩ .

(٣٦) أحمد عرابي ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٣٧) عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي ، القاهرة سنة ١٩٤٩ ، ص ٤٠٩ .

(٣٨) دار الوثائق ، أوراق الثورة العرابية حافظ أرقام من ١ - ٤ تلعرفات .

— د. المحفوظات ، دفتر جزء أول صادر التلعرفات من الجهادية .

(٣٩) د. الوثائق ، أوراق الثورة العرابية محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين .

— دفتر جزء أول صادر التلعرفات من الجهادية سنة ١٨٨٢ .

(٤٠) د. الوثائق ، أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين .

(٤١) المصدر السابق محفظة رقم ٣ تلعرفات .

(٤٢) المصدر السابق ، محفظة رقم ١٧ .

(٤٣) المصدر السابق ، محفظة رقم ١٥ ، ١٦ .

(٤٤) المصدر السابق ، محافظ رقم ١٢ ، ١٣ قضايا المتهمين .

(٤٥) دار المحفوظات ، دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من سنة ١٨٦٥ —

١٨٩٤ ، ج ٢ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ .

(٤٦) دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ .

(٤٧) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين .

(٤٨) المصدر السابق ، محفظة رقم ٥ تلغرافات .

(٤٩) سليم خليل تقاش ، مصر للمصريين ، القاهرة سنة ١٨٨٤ الجزء الخامس ، ص ٤٩ .

(٥٠) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين .

(٥١) Charles Issawi, Egypt, Aconomic and Social analysis Oxford. 1941. p37.

(٥٢) تقرير دوفرين سنة ١٨٨٣ ، ص ٢٢ .

(٥٣) Baer. G. A. History of Landownership of modern Egypt, pp. 37 - 8

(٥٤) دار المحفوظات ، دفتر تسجيل العقود والأحكام والرهون بمحكمة مركز طوخ الشرعية سنة ١٨٩٥ ج ٢ رقم ٢٧٠٨ عين ٧٥ مخزن ٤٦ .

(٥٥) دار المحفوظات ، سجل بيع أطيان ونخيل الأهالي بمديرية أسيوط من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الأموال المطلوبة منهم للميرى رقم ٣٧٢٥ حفظ نوعى رقم ١٦٢٠ / مخزن اتركى .

(٥٦) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٦٢٧ .

(٥٧) تقرير لورد كرومر عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٠ ، ص ٩ .

(٥٨) Baer. G. op Cit, pp 87, 88.

(٥٩) تقرير كثنر عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١٢ ، ص ٩٦ .

(٦٠) د. راشد البراوى ومحمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادى في مصر في العصر الحديث ، القاهرة سنة ١٩٥٤ ، ص ١٤٤ - ٤٦

— د. محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى في العصور الحديثة ، القاهرة سنة ١٩٤٤ ، ص ٥٥٦ ، ٥٥٧ .

(٦١) تقرير كثنر عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١٣ ، ص ٢٥ .

(٦٢) د محمد فهمي لمبطة ، المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٦٣) د . المحفوظات . No 87, Daira Sadia purchases an sales,
p. Hole 13 Stre 2

(٦٤) عبد الرحمن الرافعي ثورة سنة ١٩١٩ ، القاهرة سنة ١٩٦٨ ج ١ ص ٥٦ .

(٦٥) المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٦٦) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مجموعة أوراق غابدين ، محافظة الانتماسات
دوسيه المرائض المرفوعة بالناس وضم قانون لاجاريات الألمان .

(٦٧) جريدة الأهرام عدد ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٢ ، صفحة الثلاث المصريين لحساب
السلطة الانجليزية في الحرب العالمية الأولى ، مقال بقلم دكتور يوفان لبيب رزق .

(٦٨) ٥٠ عاماً على ثورة سنة ١٩١٩ ، نصرة الأهرام ، سنة ١٩١٩ ، ص ٢٦٢ .

(٦٩) د المحفوظات ، ملف خدمة إبراهيم خليل باشا مدير البحرية رقم ٢٨٢٩٣ عين
دولابية ٦٤ .

(٧٠) مجلة الكاتب ، أهمية الأوامر العمومية لوزارة الداخلية كمصدر لتحقيق أحداث
ثورة سنة ١٩١٩ ، مقال بقلم إبراهيم محمد القحط ، ص ١٧ .

(٧١) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٧٢) الأهرام عدد ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٣ ، نفس المقال .

(٧٣) ٥٠ عاماً على ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢٦٢ .

(٧٤) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٣٢ ، ٤٤ .

(٧٥) د أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المهادنة ،
القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٤٣ .

(٧٦) تقرير لورده كرومر عن المالية والإدارة والحالة الاقتصادية في مصر والسودان
سنة ١٩٠٦ ، ص ٥٥ .

Assawi, oq, Cit, p37

(٧٧)

(٧٨) ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، تقرير شيتهم إلى كيزون في ٢٥ مارس ، ص ٢٢١

(٧٩) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٨٠) المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

- (٨١) المرجع السابق ، ص ١٤٧ ، ١٤٩ .
- (٨٢) ٥٠ عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، تقرير شيتهم إلى كيزون في ١٩ و ٢٢ مارس من ٢١١ - ٢١٤ ، ٢١٧ .
- (٨٣) المرجع السابق ، تقرير شيتهم في ٢٥ مارس من ٢٢٢ و ٢٢٣ .
- (٨٤) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .
- (٨٥) ٥٠ عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، تقرير شيتهم في ٢٢ مارس ، من ٢١١ .
- (٨٦) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ .
- (٨٧) ٥٠ عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، تقرير اللبني في ٣٠ مارس ، من ٢٩٠ .
- (٨٨) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ .
- (٨٩) المرجع السابق ، ص ١٧٧ - ١٨٣ .
- (٩٠) ٥٠ عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢٣١ .
- (٩١) د. محمد أنيس ود. السيد رجب حراز ، التطور السياسي للمجتمع المصري ، القاهرة سنة ١٩٧٢ ، ص ١٦٠ ، ١٨٩ .
- (٩٢) ٥٠ عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٥٥ ، ٣٥٤ .
- (٩٣) د. المحفوظات ، دفتر قيد العمد والمشايع بمديرية الغربية من سنة ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ١ ص ٢٦٣ ، ٢٤ ، ٤١ ، ٥٠ ، ١٨١ .
- (٩٤) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٨ .
- (٩٥) تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٦ ، ص ٨١ .
- (٩٦) وثائق رئاسة الجمهورية . بسايدين ، نقلت لدار الوثائق ، ديوان عربي خديوي نظارة المالية سنة ١٩١٠ مذكرة من نظارة المالية إلى رئيس ديوان عربي خديوي .
- (٩٧) Sir Thomas Russel pasha, Egyptian Service, 1902 - 1948, London 1944, p35 .
- (٩٨) فكري أباطة ، الضاحك الباكي ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ٥٣ ، ٥٤ .

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق

(١) مجموعة دار المحفوظات :

- ١ - دفتر أصول وخصوم رسم منفعة الأتليان بناحية العراية المدفونة بمديرية جرجا ١٨٦٨ رقم ٢٦ مخزن ٦٨ .
- ٢ - سجل بيع أطيان ونخيل الأهل بمديرية أسوط من ١٨٨٥ حتى ١٨٩٠ نظير الأموال المطلوبة منهم للبرى رقم ٣٧٢٥ مسلسل عموى ، ١٦٢٠ حفظ نوعى ، مخزن ١ تركى .
- ٣ - دفتر تسجيل العقود والرهون بمحكمة مركز طوخ الشرعية ١٨٩٥ ، جزء ثانى رقم ٨ ٢٧ عين ٧٥ مخزن ٤٦ .
- ٤ - دفتر كشوف بعدد جفالك الأقدنة بموجب تقاسيط رجب ١٣٨٥ هـ
- ٥ - دفتر حدود وزمام نواحي جفالك نبروه والتجربة وجفالك بشيش وجفالك طنبارة وجفالك بسنديله اللذين صاروا رزقه بلا مال باسم سعادة ولي النعم أفندينا الخديو الأكرم من ابتدئ تولى ١٢٥٦ هـ رقم ١٣٦٤ عين ١٧ مخزن ١٨ .
- ٦ - مكلفة الأتليان بناحية العراية المدفونة جرجا ١٢٦٩ هـ رقم ٧٠٥٩ عين ١٢٧ مخزن ٦ .
- ٧ - دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ .

٨ - دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ٢
رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧.

٩ - ملف خدمة إبراهيم باشا حليم مدير البحيرة رقم ٢٨٢٩٣ دولاب
٦٤ عين ١.

١٠ - دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية ١٨٨٢ .
NO. 84, Daira Sania Purchases and Sales, p. Hole 13 Store, 2.

(ب) مجموعة دار الوثائق :

- ١ - محفظة رقم ٤٢ عن الفلاح .
- ٢ - س ١/٥/٤ صادر وحدة ديوان المعية السنية عربي رقم ٥٩ أ من
٢٢ جمادى أول ١٢٦٧ هـ إلى ٢٣ رجب ١٢٦٧ هـ
- ٣ - أوراق الثورة العرابية : محافظ أرقام ٣ ، ٤ ، ٥ تلغرافات
- محفظة رقم ٩ محاضر لجنة التحقيق بمصر والأقاليم
- محافظ أرقام ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ قضايا المتهمين .

(ج) مجموعة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر :

- محافظ الالتماسات (دوسيه العرائض المرفوعة بالتماس وضع قانون
لإيجارات الأطنان)

(د) مجموعة وثائق رئاسة الجمهورية بمعايدين :

- ونقلت أخيراً لدار الوثائق ديوان عربي خديوى . ملف نظارة
المالية سنة ١٩١٠ .

ثانياً : المراجع :

١ - التقرير العام المرفوع من اللورد دوفرين إلى اللورد جرانفيل
وزير خارجية إنجلترا بشأن إصلاح مصر ، الإسكندرية ١٨٨٣ .

- ٢ - تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٠ ، طبع وترجم في جريدة المقطم ١٩٠١ .
- ٣ - تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٦ ، طبع وترجم في جريدة المقطم ١٩٠٧ .
- ٤ - تقرير كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩١٢ ، طبع وترجم في جريدة المقطم ١٩١٣ .
- ٥ - تقرير كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩١٣ ، طبع وترجم في جريدة المقطم ١٩١٤ .
- ٦ - مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، نشرته نظارة المالية ١٩٠٩ .
- ٧ - الفريد بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر ، مترجم ، القاهرة ١٩٢٨ .
- ٨ - دكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية (١٨٧٦) - (١٨٨٢) القاهرة ١٩٥٥ .
- تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة القاهرة ١٩٦٧ .
- ٩ - مذكرات أحمد عرابي ، كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٥٣ .
- ١٠ - البرت فرمان ، مصر وكيف غدر بها ، مترجم ، القاهرة ١٩٦٤ .
- ١١ - تيودور ووذشتين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، مترجم ، القاهرة ١٩٢٧ .
- ١٢ - جرجس حنين ، الأطباء والضرائب في القطر المصري ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٠٤ .
- ١٣ - دكتور راشد البراوى ومحمد حمزة عليس ، التطور الاقتصادى في مصر في العصر الحديث القاهرة ١٩٥٤ .

- ١٤ - سليم خليل نقاش ، مصر للبصريين ، ج١ القاهرة ١٨٨٤ .
- ١٥ - دكتور على الجريتلى ، تطور النظام المصرى فى مصر ، القاهرة ١٩٦٠ .
- ١٦ - عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٤٨ .
- ١٧ - عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، القاهرة ١٩٤٨ .
- ١٨ - عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ١٩ - فكرى أباطة ، الضاحك الباكي ، القاهرة ١٩٥٨ .
- ٢٠ - دكتور محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة ١٩٤٤ .
- ٢١ - د . هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مستهل القرن التاسع عشر ، مترجم ، القاهرة ١٩٦٧ .
- ٢٢ - مؤسسة الأهرام ، ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ٢٣ - دكتور محمد أنيس ودكتور السيد رجب حراز ، التطور السياسى للجمعية المصرى الحديث القاهرة ١٩٧٢ .
- ٢٤ - يعقوب أرئين ، الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، مترجم ، بولاق ١٨٨٩ .

Baer G : A History of Landownership in Modern Egypt, 1800 - 1950. London, 1962.

Studies in the Social History of Modern Egypt, Chicago, 1969.

Charles Issawi : Egypt an economic and Social analysis, Oxford, 1941.

Lards D. S. : Bankers and Pashas, Harvards, 1958.

Russel, Pasha : Egyptian Services. (1901 - 1946), London, 1947.

Crauchley, A. E, The economic development of Modern Egypt Bristol; 1938.

الدوريات

- ١ - مجلة القانون والاقتصاد السنة السادسة ، الملكية العقارية في مصر
مقال بقلم عزيز خانكي .
 - ٢ - الطليعة العدد الأول يناير ١٩٦٥ ، الفلاح المصرى وملكية الأرض
بقلم دكتور وليم سليمان .
 - ٣ - الوقائع عدد ٣١ ديسمبر ١٨٦٦ .
الكاتب عدد ديسمبر سنة ١٩٦٩ .
 - ٤ - الطائف عدد ٢٩ أبريل ١٨٨٢ .
 - ٥ - الأهرام عدد ٢٨ يوليو ، سخرة العمال المصريين لحساب السلطة
الإنجليزية في الحرب العالمية الأولى ، مقال بقلم د . يونان لبيب رزق .
-

